



الإجتماع الثاني رفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال

# الوثيقة الختامية لإجتماع نيروبي

1 ديسمبر - 2016

نيروبي - كينيا

## جدول المحتويات

1	الموجز
4	الجزء الأول: الفرص والتحديات
4	ديباجة
5	التعاون الإنمائي: ما بين الحاضر والمستقبل
7	الدور الفريد الذي يقوم به الإطار العام للرقابة
8	الجزء الثاني: غايتنا المشتركة
8	الرؤية
8	المبادئ والإلتزامات
8	المبدأ الأول: ملكية الدول الشريكة المتلقية للدعم لأولويات التنمية
11	المبدأ الثاني: التركيز على النتائج
12	المبدأ الثالث: الشراكات الشاملة
14	المبدأ الرابع: الشفافية والمساءلة
19	الجزء الثالث: منهج العمل
19	التكليف وترتيبات العمل
20	شكر وتقدير
21	الملاحق
21	ملحق 1. التكليف الجديد
28	ملحق 2. نتائج جولة الرقابة الثانية
29	ملحق 3. مبادرات الشراكة العالمية

## الموجز

1. نعلن نحن، المشاركون في الاجتماع الثاني رفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال، إلتزامنا بتحقيق تعاونٍ إنمائيٍ فعّال، بإعتباره أحد وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تتسم بالشمولية والترابط فيما بينها. إجتمعنا في مدينة نيروبي، بكينيا، في الفترة من 28-نوفمبر إلى 1-ديسمبر 2016 لإعادة التأكيد على روح الشراكة التي حققنا من خلالها وحدة الهدف، والترابط المشترك والمسؤوليات الواقعة على كل طرف.
2. نحن نؤمن بأنه يمكن تحقيق التعاون الإنمائي الفعال من خلال تطبيق مبادئ التضامن والثقة والإبتكار المستندة إلى إحترام كافة الشركاء لأهمية استخدام الإستراتيجيات الوطنية والأطر العامة القطرية للنتائج.
3. إن سمة الشمولية التي تتسم بها خطة عام 2030 تعني أن العلاقات التي كانت قائمة في الماضي ما بين الأطراف المانحة والمتلقية قد ضرورة تم إستبدالها بإتباع المقاربات والنهج التي تضع كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية على قدم المساواة، باعتبارهم شركاء مترابطين ومعتمدين على بعضهم البعض، لتحقيق التنمية. وتدعم الشراكة العالمية هذه المقاربة، وتسعى لتعظيم فعالية وتأثير كافة أشكال التعاون الهادف لتحقيق التنمية. ونسعى لتحقيق هذا الأمر من خلال الشراكة للتمكن من تحقيق الرؤية الشاملة بتوسيع قاعدة الرفاهية للشعوب ولصالح كوكب الأرض والوصول للازدهار وتحقيق السلام.
4. تتفق رؤيتنا مع الإلتزامات الدولية المتفق عليها بشأن الإستدامة البيئية وحقوق الإنسان وتوفير فرص العمل اللائق والمساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز.
5. يُعد الإطار العام للرقابة الذي وضعناه أداةً فريدة لتطبيق المساءلة المشتركة. وسنواصل تطبيقه للرقابة على تنفيذ إلتزاماتنا من خلال العمليات القطرية التي تنفذها الدول ذاتها، أو التي يتم تنفيذها بداخلها. ستسهم هذه الرقابة بشكل مباشر في تيسير عمليات المتابعة والمراجعة التي سيجريها منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسنعمل على تطوير وتعزيز رقابتنا من أجل تعميق مبادئ التعلم المتبادل، والمنفعة المتبادلة، والمساءلة المتبادلة.
6. وللتمكن من تحقيق هذه الرؤية، سنقوم جميعاً، بشكل جماعي وفردى، باتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة، بالتوافق مع مبادئ بوسان المطبقة على كافة الشركاء وهي: ملكية الدول النامية لأولويات التنمية، والتركيز على النتائج، والشراكات الإنمائية الشاملة، والشفافية والمساءلة.
7. نتقبل ونحترم التنوع الذي يميز شراكتنا ونعترف بالإسهامات المكتملة المقدمة من كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية. وبالرغم من عمومية تطبيق مبادئنا وإلتزاماتنا على كافة أعضاء الشراكة العالمية، إلا أن على كل شريك السعي لتنفيذ إلتزاماته، المحددة تبعاً لدائرة إختصاصه.
8. نعيد التأكيد على اتباع كافة الإلتزامات السابقة التي تم الإتفاق عليها والإعلان عنها في روما (2003)، وباريس (2005)، وأكرا (2008) وبوسان (2011) والاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال، في مدينة ميكسيكو سيتي (2014). ولنلتزم بدعم وتشجيع تنفيذ هذه الإلتزامات مع التعهد بعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية.
9. ولتعجيل إحراز التقدم في تحقيق إلتزاماتنا المشتركة، سنعمل على تعزيز ملكية الدولة لأولويات التنمية. حيث سنسعى لما يلي:
  - أ. العمل مع البرلمانات لتحسين قدرتها على بحث ودراسة كافة أوجه التعاون الإنمائي؛ وتمكين الحكومات المحلية لمساعدتها في تطبيق أهداف التنمية المستدامة بما يتناسب مع بيئتها العامة المحلية، بالإضافة إلى دعم المجتمعات لتمكينها من التفاعل معها والإستجابة لها؛
  - ب. العمل على تطوير ودعم تطبيق إستراتيجيات وطنية للتنمية، تتسم بالشفافية والشمولية والقابلية للمساءلة، وتشجيع توافق كافة الشركاء مع هذه الإستراتيجيات، متى أمكن؛
  - ج. تعزيز وإستخدام الأنظمة القطرية الخاصة بالدولة، وتحسين التناغم والإتساق ما بين القائمين على تحقيق التعاون الإنمائي، ودعم تضمين قطاع الأعمال المحلي والمجتمع المدني في عمليات الشراء والإمداد.
10. وللتمكن من تعزيز التركيز على النتائج، سنقوم بما يلي:
  - أ. زيادة دعم وتطوير وإستخدام الأطر العامة للنتائج على المستوى القطري؛ والتدرج في زيادة إستخدام الأطر العامة للنتائج التي تعكس مساهمات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وإتاحة البيانات المتعلقة بالنتائج المعلنة للإطلاع العام؛
  - ب. زيادة دعم الأنظمة الإحصائية الوطنية وتطويرها وإستخدامها، وإستخلاص البيانات التفصيلية لتوثيق التقدم المحقق.
11. ولتعزيز الشراكات الإنمائية الشاملة، سنقوم بما يلي:

- أ. زيادة جهودنا المبدولة لضمان إيجاد بيئة داعمة لكافة الشركاء، بما في ذلك البرلمانات، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والعاملين بالحقل الإنساني والتقانات والاتحادات العمالية، ودعم منصات وأطر التعاون المطبقة على المستوى القطري؛
- ب. إيجاد بيئات للسياسات الممكنة لقطاع الأعمال. لدعم تطبيق ممارسات الأعمال التي تتسم بالشمولية والمسؤولية والإستدامة؛ ودعم إقامة حوار بناءً ومدروس وشراكة لتعزيز هذه المنهجيات؛
- ج. دعم المجتمع المدني لتمكينه من القيام بدوره كاملاً باعتباره طرف مستقل في العملية التنموية في حد ذاته، وضمان فعالية نتائج عملياته بقدر الإمكان؛
- د. العمل مع العاملين في الحقل الإنساني من أجل تعظيم مساهماتهم الموجهة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال عدة وسائل من بينها إقامة شراكات ما بين القطاع العام والعاملين في الحقل الإنساني.
12. للتمكن من تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة تجاه بعضنا البعض، سنعمل على:
- أ. تحسين عمليات نشر البيانات المفتوحة المتعلقة بالتعاون الإنمائي، ودعم قدرة كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية على استخدام هذه البيانات؛
- ب. تحديث التدابير الخاصة بالمساءلة المتبادلة على المستوى القطري، بحيث تتضمن كافة شركاء التنمية المعنيين، بأسلوب يتسم بالتضمين والشفافية؛
- ج. تحسين قدرة السلطات المحلية والبرلمانات على تزويد المواطنين بمعلومات، تتسم بالشفافية، حول استخدام الموارد؛
- د. دعم قطاع الأعمال لمساعدته في إتباع أنظمة إدارية، تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، لإدارة الأموال العامة والخاصة، وتحمل المسؤولية للأثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لسلسلة القيم خاصته.
13. نلتزم بالحرص على عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية في سياق تنفيذ العملية التنموية، وعن التعاون الإنمائي على وجه التحديد.
14. سنستثمر في العلوم والتكنولوجيا والإبتكار باعتبارهم من المحركات الدافعة للتعاون الإنمائي الفعال.
15. سندعم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ونساعد في تمكينها من الحصول على الموارد وإقامة الشراكات اللازمة لتلبية الأولويات المعنية بالتنمية. استكمالاً لما قمنا به في "الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة"، سنعمل على تعزيز المشاركة ما بين شركاء العمل التنموي والإنساني والأمني وفي بناء السلام وتعزيز جهودهم. كما سنعمل على تعزيز التعلم من الأقران فيما بين البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات.
16. نعتزف بأن حقوق النساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، تعتبر أهدافاً مستقلة في حد ذاتها بالإضافة لكونها من القضايا المشتركة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. سنعمل على إسرار الجهود الرامية لتحقيق تلك الأهداف، من خلال تعميق الشراكات بين أصحاب المصالح المتعددين وتتبع تخصيص الموارد الموجهة لتحقيق تلك المساعي؛ وتعزيز القدرات على تصميم مبادرات وخطط تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وزيادة شراكة منظمات المرأة في الشراكات المقامة بهدف التنمية.
17. نكرر إلزامنا بالإستثمار في تطوير الشباب والأطفال. وسنعمل على تحسين عمليات توثيق أنشطة التعاون الإنمائي والموارد المحلية الموجهة للطفل، وتعزيز قدرة الشباب على المشاركة في ممارسة المسؤولية.
18. نعتزف بالمشكلات النوعية التي تواجهها الدول متوسطة الدخل، وسنضمن مساهمة التعاون الإنمائي في حلها. كما إننا نشجع إقامة تعاون فعال ما بين دول الجنوب وفعالية التعاون الثلاثي.
19. انطلاقاً من روح الشراكة، سنعمل على زيادة تحسين وسائلنا للعمل المشترك، وأن نكون بمثابة الصوت المعبر عن كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم بما يلي:
- أ. توسيع نطاق شراكاتنا بحيث تشمل كافة الأطراف المعنية وأصحاب المصالح المهمة؛
- ب. دعم التعاون الفعال على المستوى القطري، من خلال استخدام عدة وسائل من بينها الشراكات القطرية الشاملة؛
- ج. تحسين الإستخدم العملي للأليات وأطر العمل الإقليمية، وتعظيم الاستفادة من الخبرات المكتسبة من مبادرات الشراكة العالمية؛
- د. جعل مشاركة المعارف والتعلم الموجه بناءً على الطلب في مقدمة اهتماماتنا، وذلك بإستخدام عدة وسائل من بينها جذب واستقطاب جماعات الممارسين للتوصل إلى حلول للمشكلات النوعية التي نواجهها في العمل؛

٥. مواصلة تحديث ترتيبات وتدابير الإدارة والحوكمة، لضمان قدرة كافة الشركاء على التعبير عن احتياجاتهم وآرائهم، وقدرتهم على توجيه عمل الشراكة العالمية.

## الجزء الأول: الفرص والتحديات

### ديباجة

20. نحن، رؤساء الدول والحكومات؛ والوزراء والممثلين رفيعي المستوى للدول النامية والمتقدمة؛ وكذلك رؤساء الهيئات والمؤسسات التنموية والمالية ثنائية ومتعددة الأطراف؛ والمؤسسات التنموية الإقليمية؛ والبرلمانيين؛ والحكومات المحلية؛ وممثلي قطاع الأعمال؛ والمجتمع المدني؛ والنقابات التجارية والعاملين بالعمل الإنساني، إجتمعنا في مدينة نيروبي، بكينيا، لبحث وحصر التقدم المحقق في تنفيذ مبادئ والتزامات التعاون الإنمائي الفعال، ولصياغة وتشكيل كيفية عمل شركاء التنمية الحاليين والجدد معاً بفعالية للإسراع في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
21. يعد إجتمع نيروبي رفيع المستوى هذا استكمالاً للإلتزامات المتعلقة بتحقيق التعاون الإنمائي الفعال، والتي نعيد من موقعنا هذا التأكيد عليها، والمتضمنة في إعلان روما المعني بالتنسيق (2003)، وإعلان باريس بشأن فعالية المساعدات (2005)، وخطة عمل أكرا (2008)، والمنتدى الرابع رفيع المستوى المعني بفعالية المساعدات في بوسان (2011)، حيث تم تأسيس "الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال" (والمشار إليها في هذه الوثيقة بـ "الشراكة العالمية")؛ وبيان الإجتمع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال بمدينة ميكسيكو سيتي (2014).
22. إجتمعنا انطلاقاً من روح التضمين والتكافل، وعقدنا نقاشات مثمرة وبناءة حول التقدم المحقق والتحديات القائمة أمام التعاون الإنمائي الفعال، ومدى مساهمة الشراكة العالمية في تحقيق خطة عام 2030. إذ لاحظنا أهمية كل من التعاون ما بين دول الشمال والجنوب، والتعاون ما بين دول الجنوب، والتعاون الثلاثي؛ وقطاع الأعمال؛ ودور المجتمع المدني؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات؛ والتمكين الاقتصادي للشباب؛ وعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية؛ وتحرير الطاقات الكامنة في الشراكات والإستفادة منها.
23. نعترف بالتقدم الكبير الذي تم تحقيقه في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. بما في ذلك انخفاض معدلات الفقر المدقع والجوع والأمراض؛ وانخفاض حجم التفاوت في نسب التحاق الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي والمشاركة السياسية. كما نلاحظ بطء التقدم المحقق وتفاوت نسبه في داخل الدول ذاتها، وفيما بين بعضها البعض. وبالرغم من استمرار ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة، خاصة في أفريقيا، والدول الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول المتأثرة بالصراعات والهشاشة، بالإضافة إلى التحديات الخطيرة التي تواجهها العديد من الدول متوسطة الدخل، إلا أننا نؤمن بأن التعاون الإنمائي الفعال يمثل مصلحة مشتركة لنا جميعاً.
24. إن المشكلات المتمثلة في التعرض لمخاطر الآثار السلبية الجسيمة الناتجة عن تغير المناخ وعدم القدرة على التكيف معها؛ والهزات الاقتصادية والإجتماعية العالمية؛ وتقلص مساحة العمل المدني؛ والفجوة الرقمية والعلمية والتكنولوجية والفجوة في الابتكار؛ وتزايد أعداد الشباب؛ واستمرار عدم المساواة بين الجنسين وانتشار العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؛ وكذلك التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والبطالة؛ والبطالة المقنعة؛ وهشاشة وسائل كسب المعيشة وعدم قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات؛ والتحديات المتعلقة بالهجرة؛ والعنف وإنعدام الأمان المادي؛ وتهديد السياحة تعتبر جميعها جزءاً من واقعنا المشترك ويجب معالجتها من خلال الشراكات.
25. وفي الوقت نفسه، نعترف بالفرص التي أتاحت من خلال تطبيق السياسات الملائمة فيما يتعلق بتبني العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ودعم سيادة القانون وضمان فرص الجميع في الحصول على العدالة؛ ودفع تمكين المرأة؛ وإستغلال المكاسب الممكن تحقيقها من العوائد الديموغرافية، من خلال تحسين سياسات توظيف الشباب، والتعليم، والصحة.
26. كان هذا أول إجتمع رفيع المستوى للشراكة العالمية بعد إقرار حكومات العالم – بدعم من كافة شركاء التنمية – لخطة عام 2030؛ وإطار سنديا للحد من الكوارث؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ وإتفاق باريس بشأن تغير المناخ ودخوله اللاحق حيّز التنفيذ؛ الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ والخطة الحضرية الجديدة. كما أنه أول إجتمع يُعقد بعد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. نحن نؤمن بشدة بأن مبادئ التعاون الإنمائي الفعال – المتمثلة في: ملكية الدول الشريكة لحق تحديد أولويات التنمية؛ والتركيز على النتائج؛ والشراكات التنموية الشاملة؛ والشفافية والمساءلة المتبادلة – تتوافق مع الإلتزاماتنا الدولية المتفق عليها المعنية بحقوق الإنسان، وتوفير فرص العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والإستدامة البيئية ومراعاة حقوق ذوي الإعاقة. حيث تعتبر تلك المبادئ من وسائل التنفيذ الجوهرية اللازمة لتحقيق خطة عام 2030.
27. استوحينا الإلهام من خطة عام 2030. والتي بمثابة خطة عمل طموحة وتحويلية للقضاء على الفقر بكافة أشكاله. إذ نلاحظ أن خطة عام 2030 تدعو كافة الدول وأصحاب المصالح والأطراف المعنية للتعاون معاً والدخول في شراكات للعمل على تحقيقها. كما أنها تشجع كافة الدول على القيام بتعديلات على أهدافها وسياساتها الوطنية واتخاذ تدابير هيكلية ومؤسسية.

28. نعيد التأكيد، بوجه خاص، على التعهد الوارد ضمن خطة عام 2030، بشأن "عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية" باعتباره الفلسفة الأساسية الدافعة لعملنا؛ ونذكر بأنه يتوجب على التعاون الإنمائي عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية حتى يكون تعاوناً فعالاً. علاوة على هذا، نقر بضرورة أن تكون السلوكيات والتصرفات المساهمة في بناء الثقة عامل مقصود ومعبر عنه بوضوح، للتمكن من تحقيق سعيينا المشترك هذا. ونحن هنا، في نيروبي، ممثلي كافة شركاء التنمية، نتعهد بالعمل على تحقيق هذا الهدف.

29. إن الشمولية التي تنسجم بها خطة عام 2030 تعني ضرورة أن تراعي العلاقات ما بين الأطراف المانحة والمتلقية كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية باعتبارهم على قدم المساواة وأنهم شركاء مترابطين ومعتمدين على بعضهم البعض لتحقيق التنمية. حيث كانت الشراكة العالمية دوماً داعمةً ومناصرة لهذا المنهج. ولتحقيق هذه الغاية، فنحن نقدر الدول الشريكة التي تتلقى الدعم، والدول الشريكة التي تقدم الدعم، وكذلك الدول الشريكة التي تقوم بتقديم الدعم وكذلك تلقيه. وانطلاقاً من روح الشمولية وتطبيقاً لها، نعتز كذلك بوجود مجموعة كبيرة ومتنوعة من شركاء التنمية الذين يساهمون حالياً بالفعل، وربما سيساهمون مستقبلاً، في تحقيق التنمية الفعالة استناداً لما يمتلكونه من أصول وإمكانات.

30. نعتز بخطة عمل أديس أبابا باعتبارها جزءاً متمماً لخطة التنمية المستدامة للعام 2030، والتي تدعم وتكمل وتساعد في تشكيل سياق وصياغة إطار عام لوسائل تنفيذ خطة عام 2030 ومستهدفاتها. ونقر بأن الخطة الجديدة تتطلب تحقيق تعاون إنمائي فعال وتأسيس شراكات شاملة مع مختلف أصحاب المصالح والأطراف المعنية المتعددة، من بين أمور أخرى.

31. نعتز ببرنامج عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نمواً، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وسنعمل وفقاً لـ "الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة". ونكرر التزامنا بتطبيق مبادئ التعاون الإنمائي الفعال المتبعة بناءً على إمكانات وطموحات كل طرف من الأطراف المعنية وأصحاب المصالح، بما يعكس الأشكال التي قد يتخذها كل عنصر أساسي منهم وكيفية تقديم مساهمته المتفردة للإسراع في تحقيق خطة العام 2030.

## التعاون الإنمائي: ما بين الحاضر والمستقبل

32. نعتز بحدوث تغيرات جذرية في المشهد العام للتعاون الإنمائي على مدى السنوات العشر الأخيرة. حيث يضم التعاون الإنمائي اليوم مجالاً أوسع للعمل الدولي الذي يميزه وجود العديد من الأدوات المالية وغير المالية، من بينها التحويلات المالية، وبناء القدرات، التطور التكنولوجي، والتحول الطوعي وفق شروط متفق عليها، وتغيير السياسات (على سبيل المثال: لضمان اتساق السياسات الداخلية والمساعدة في معالجة المشكلات العالمية المتعلقة بالأنظمة) والشراكات مع أصحاب المصالح المتعددين.

33. يتطلب تحقيق خطة العام 2030 العمل على تحسين جودة الأصول والموارد وكميتها وتنوعها، إن عزمنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. ومن الأمور الجوهرية اللازمة لتحقيق هذه الخطة الشاملة تغيير النظرة الاستشرافية والسلوكيات المتبعة، حيث يعتبر الاعتماد المتبادل والارتباط المشترك من المحركات الدافعة لتحقيق التعاون.

34. نقر بإدراكنا إن تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والشامل والمستدام، مدعوماً بسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وإيجاد بيئة داعمة على كافة المستويات، تعتبر جميعها من العوامل ذات الأهمية القصوى للتمكن من تحقيق خطة عام 2030. ويتم هذا، في المقام الأول وبشكل أساسي، استناداً إلى الموارد المحلية. حيث يعتبر حشد الموارد المحلية واستخدامها بفعالية بما يدعم الأولويات الوطنية لتحقيق التنمية وخطة عام 2030 من العوامل الضرورية اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل مملوكة للدولة. ونشدد على أن تحقيق النمو المستدام للموارد المحلية يتم أساساً وفي المقام الأول من خلال وجود أنشطة اقتصادية تنسجم بالشمولية والتنوع، يدعمها وجود بيئة ممكنة وداعمة. ونقر بأن الأساس الذي يمكن حدوث هذا الأمر يعود، جزئياً، إلى وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يعمل استناداً للقواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ والشمولية وعدم التمييز والعدالة.

35. إننا نعلق أهمية كبيرة على السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال قطاع الأعمال. حيث إننا ننظر للتحدي المتمثل في "عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية" باعتباره فرصة متاحة لرأس المال الخاص لزيادة الازدهار ورفع العوائد العامة، وخفض تكلفة الحصول على السلع والخدمات، وتعزيز النمو الاقتصادي المستمر والشامل والمستدام، من خلال وسائل تشمل من بينها الاقتصاد الرقمي. ويمكن تحقيق هذا من خلال إقامة الحوار وتأسيس الشراكات بين الحكومة، وقطاع الأعمال، وممثلي العمال، وأصحاب المصالح والأطراف المعنية الأخرى. ولذلك فنحن نقر بأهمية التعاون لإيجاد بيئة داعمة لقطاعي الأعمال الرسمي وغير الرسمي في كافة الدول. ويكمل هذا السعي لبناء الثقة واتخاذ قطاع الأعمال الخطوات اللازمة لتنفيذ الأعمال بأسلوب يتسم بالمسؤولية، وذلك من خلال عدة وسائل من بينها مراعاة المعايير الدولية المتفق عليها المختصة بالعمل والبيئة.

36. نرحب المساهمات المالية وغير المالية المؤثرة التي قدمها المشتغلون في الحقل الإنساني من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونقر بأن السبب في هذا الأمر يعود، جزئياً، إلى وجود بيئة داعمة ومشجعة على العمل الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب القانونية والمالية والتنظيمية.

37. نعتف بأهمية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية، وفي المشاركة مع الحكومات في حماية مجتمعاتها؛ وكونه من الأطراف الفاعلة لتحقيق التنمية في حد ذاته. كما إننا عازمون على السعي لمناهضة الاتجاه السائد بتقلص مساحة العمل المدني أينما وُجد، وإيجاد بيئة إيجابية بنّاءة للتنمية المستدامة، ومجتمعات آمنة، وأساليب إدارة وحوكمة قابلة للمساءلة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة العام 2030. ونلتزم بالعمل على تعجيل التقدم في توفير بيئة داعمة للمجتمع المدني، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب القانونية والتنظيمية، وبالتوافق مع الحقوق المتفق عليها دولياً. وفي هذا السياق، نشجع على إقامة حوار شامل بين أصحاب المصالح المتعددين على المستوى القطري، تدعمه التدابير الخاصة ببناء القدرات.

38. علاوة على هذا، نعتف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وضمان المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في المراكز القيادية بقطاع الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي، من الأمور الجوهرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بمعدلات عالية. سنعمل على تعزيز التضمين والإدماج الاجتماعي في سياساتنا المحلية، كما سنعمل على تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية، والهياكل الأساسية الاجتماعية وإنفاذها لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تمكين المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في الاقتصاد، ومنحها فرصاً متساوية للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات والقيادة. كما أننا نلتزم بتصحيح أوجه الضعف والهشاشة ونقص الحماية من أجل تعزيز فرص العمل اللائق.

39. نقر مبادرة أديس أبابا للضرائب كأحد وسائل تعزيز القدرة على حشد الموارد المحلية، وندعو شركاء التنمية، من مقدمي ومتلقي الدعم التنموي والتدفقات الرسمية الأخرى، للانضمام لهذه المبادرة. نرحب بصور تقرير "تعزيز فعالية الدعم الخارجي في بناء القدرات الضريبية للدول النامية" المعني بالمساعدة الفنية الفعالة المقدمة لدعم الإصلاحات الضريبية، والذي اشترك في إعداده كلٌّ من صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وذلك في إطار "منصة التعاون بشأن الضرائب". كما نرحب بالجهود الجارية، بما فيها عمل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. كما ننظر بعين الاعتبار للعمل الذي تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لصالح مجموعة العشرين حول تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

40. نعتف بأن الهجرة الدولية تتطلب وضع أطر متسقة وشاملة للسياسات، بما يدعم الهجرة الآمنة والمنظمة والمنسقة بناءً على حقوق كافة اللاجئين والمهاجرين، يمكن أن تساعد هذه الأطر في تمكين الدول من تحسين مساهمة اللاجئين والمهاجرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم المضيفة، ودول الإقامة المؤقتة (المرور العابر)، ودولهم الأصلية، والعالم ككل، وفقاً لما ذكر في إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الذي تم إقراره في سبتمبر 2016. كما نلاحظ الحاجة لمعالجة المسببات الدافعة لتحركات اللاجئين والمهاجرين واسعة النطاق وفق ما ورد في الفقرة 37 من الإعلان، وكذلك جعل الهجرة اختياراً وليس ضرورة، وفق ما ورد في الفقرة 43 منه.

41. نؤكد على أهمية العاملين الكمي والنوعي للتعاون الإنمائي في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، الذي يسهم في معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية. ونود في هذا الشأن أن نشدد على أهمية تشجيع الاستثمار في تحسين جودة البنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية، بين أمور أخرى، من حيث: تكلفة دورة الحياة، وعوامل الأمان، والقدرة على الصمود، وخلق فرص العمل اللائقة، وبناء القدرات، ونقل الخبرات وأساليب العمل.

42. من بين الفوائد المهمة للتمويلات العامة الدولية، بما فيها المساعدات الإنمائية الرسمية، دفع وتحفيز القدرة على حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، سواء كانت عامة أو خاصة. حيث يمكنها دعم تحصيل الضرائب بشكل محسّن بالإضافة لمساعدتها في تعزيز إيجاد بيئات محلية داعمة وبناء الخدمات العامة الضرورية. كما يمكن استخدامها لإطلاق تمويلات إضافية، من خلال التمويل المختلط أو المجمع، والتخفيف من آثار المخاطر، وبشكلٍ خاص فيما يتعلق بالبنية التحتية والاستثمارات الأخرى التي تدعم تنمية القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تعيد الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية تأكيد إلتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية، بما فيها الإلتزامات التي أعلنت عنها العديد من الدول المتقدمة بالوصول بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وتقديم ما يتراوح ما بين 0.15% إلى 0.20% من نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً بحلول 2030.

43. نشدد على أهمية الوفاء بالإلتزامات الحالية المعلن عنها ضمن الاتفاقيات الدولية بالكامل، بما فيها تلك المتعلقة بتغيّر المناخ والتحديات العالمية ذات الصلة به. كما نقر بالحاجة إلى زيادة التمويلات المقدمة من كافة المصادر، بما فيها المصادر العامة والخاصة، ومن الجهات ثنائية ومتعددة الأطراف، بالإضافة لمصادر التمويل البديلة، لصالح الاستثمارات الموجهة للعديد من المجالات بما فيها تلك الموجهة لابتكار تكنولوجيات منخفضة الكربون وتطوير القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ. ونقر بأنه في سياق اتخاذنا للتدابير الفعالة للتخفيف من الآثار العكسية واتباع الشفافية في التنفيذ، تلتزم الدول المتقدمة بالوصول لهدف حشد 100 مليار دولار أمريكي بشكل جماعي بحلول عام 2020 من مجموعة واسعة من المصادر، بهدف تلبية احتياجات الدول النامية.

44. يثمن شركاء التعاون ما بين دول الجنوب مبادئ احترام سيادة الدول، والملكية الوطنية والاستقلالية، والمساواة، وعدم الشريطة، والدعم حسب الطلب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. ونؤكد على أهمية التعاون ما بين دول الجنوب والحوادث المتوقعة منه باعتباره من



السمات الفعالة الداعمة للتعاون الدولي من أجل التنمية. حيث يتيح نطاق تطبيقه وأشكاله المتعددة فرصاً لمعالجة التحديات التي تقف في سبيل تحقيق خطة العام 2030، وتحديداً في الدول الأقل نمواً والدول الشريكة الأخرى. كما تؤكد أهميته مبادئ التعاون الإنمائي الفعال بالتوافق مع ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين دول الجنوب في نيروبي لعام 2009. يمكن لاتباع تلك المبادئ، المطبقة تبعاً لسياقات وأنماط العمل الخاصة بكل شريك من شركاء التنمية، المساعدة في رفع جودة وتأثير التعاون الإنمائي ما بين دول الجنوب بكافة أشكاله.

45. نشير إلى أن التعاون ما بين دول الجنوب يعد دليلاً على التضامن والتكافل ما بين الدول النامية، وسمة متزايدة الأهمية من سمات هيكل التنمية الدولية، والتي تكمل، ولا تحل محل، التعاون ما بين دول الشمال والجنوب. نحن نحث الدول الشريكة المتلقية للدعم على التطوُّع بزيادة جهودها الهادفة لتعزيز دور التعاون ما بين دول الجنوب في سياق تنفيذها لخطة العام 2030. وإننا نقدر الجهود الجارية التي يبذلها الشركاء من دول الجنوب لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي، بالتوافق مع ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي 2009، من خلال عدة وسائل تشمل مواصلة العمل على رفع معدلات تطبيق معايير المساءلة والشفافية. كما نرحب بالجهود الجارية الهادفة لتحسين أساليب إدارة التعاون ما بين دول الجنوب، وزيادة جودته وتأثيره. وإننا نتطلع إلى الذكرى السنوية الأربعين لخطة عمل بونينس آيرس لعام 1978، باعتبارها فرصة لزيادة تعزيز فعالية التعاون الإنمائي ما بين دول الجنوب.

46. نعتزف بأن التعاون الثلاثي يعتبر من الوسائل العملية التي يمكنها تعزيز الشراكات الشاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث إن التعاون الثلاثي، على غرار أشكال التعاون الأخرى، يضع دور وإرادة الدول الشريكة المتلقية للدعم في المقدمة، وفي الوقت نفسه يعد فرصة لتجميع الخبرات المتنوعة والدروس المستفادة والأصول من الشركاء الآخرين من دول الشمال والجنوب، وكذلك من المؤسسات المالية والتنمية الإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف. وبناءً على هذا، نلاحظ أن التعاون الثلاثي، الذي تقوده الدول المضيفة وبين التوليفات المختلفة للشركاء، يوفر العديد من الإمكانيات الهادفة لتعزيز المساءلة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة والتعلم المتبادل.

47. نعتزف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الدول متوسطة الدخل بشكل خاص في توفير المنافع العامة على المستويين الإقليمي والعالمي، كالتنوع الأحيائي واستقرار المناخ. لهذا، ينبغي للتعاون الإنمائي الفعال وضع هذا الأمر في الاعتبار وأن يدعم الدول المتوسطة الدخل في جهودها الرامية لحماية تلك المنافع العامة العالمية والإقليمية للحد من عدم الاستقرار والمخاطر العالمية التي يتعرض لها الجميع.

48. نشدد على الأهمية المتزايدة للتعاون ما بين الدول الهشة، الذي يتم بين الدول المتأثرة بالصراعات أو بالضعف، وذلك لدوره في تعزيز بناء السلام والمساعدات الهادفة لبناء الدول. ونرحب بعمل مجموعة الدول السبع الموسعة في هذا المجال ومساهماتها المتوقعة في دفع أهداف التنمية المستدامة، وخاصةً الهدف السادس عشر: السلام والعدل.

## الدور الفريد الذي يقوم به الإطار العام للرقابة

49. يعتبر الإطار العام للرقابة المطبق في سياق الشراكة العالمية بمثابة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الشراكة العالمية لدعم عمليات المتابعة والمراجعة العالمية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى. وتنعكس هذه المساهمة بوضوح، وستشكّل، الأساس لقياس الهدف 17.16<sup>1</sup>. حيث سيكون الإطار العام للرقابة بمثابة مكملاً وليس تكراراً لعمليات ومؤشرات متابعة ومراجعة خطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا.

50. تكمن الفائدة الأساسية من الرقابة على فعالية التعاون الإنمائي في أنها تتم على المستوى القطري، حيث يمكن استخدام العمليات ذاتها المنقّدة من قبل الحكومات لتنفيذ الإجراءات الرقابية، وذلك لضمان تطبيق التعاون الإنمائي بالتوافق مع مبادئنا المشتركة وضمان دعمه لتحقيق التزاماتنا كلّ فيما يخصه. يعتبر إعداد الجولات الرقابية وتنفيذها أحد المساهمات الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشراكة العالمية. ويمكن للدلائل التي يتم التوصل إليها من خلال الإطار العام للرقابة المساهمة في تعزيز الإلتزامات المتعلقة بتحقيق التعاون الإنمائي الفعال. وعلى نحو مشابه، يمكن للمنظمات الدولية، وقطاع الأعمال، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني وكافة الشركاء المنخرطين في العمل التنموي الاستفادة من تلك الممارسات الرقابية، حيث يساعد الإطار العام للرقابة في بناء المساءلة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والتعلم المتبادل. ولهذا السبب فإننا نؤمن بأن الإطار العام للرقابة يمكنه تغيير الممارسات والسلوكيات في الشراكات التنموية.

51. ننظر بعين الاعتبار للنتائج التي توصل إليها التقرير المرحلي لعام 2016 الصادر عن الشراكة العالمية تحت عنوان "نحو تعاون إنمائي أكثر فعالية". ويعتبر هذا التقرير هو الوحيد من نوعه الذي يقيس مدى فعالية التعاون الإنمائي بشكل شامل، كما سيتم الاستناد إليه عند متابعة ومراجعة الهدفين 5 و17 من أهداف التنمية المستدامة. ويجدر بالذكر أن جولة الرقابة للعام 2016 قد شهدت معدلات مشاركة قياسية. ويستعرض ملحق 2 موجزاً للنتائج التي استند إليها الجزء المتبقي من هذه الوثيقة الختامية.

<sup>1</sup> "تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، التي تكملها الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تعمل على حشد وتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية، لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في جميع الدول، ولا سيما الدول النامية." الإطار أيضا يساهم في قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 5.C.1 و17.15.1

## الجزء الثاني: غايتنا المشتركة

### الرؤية

تتمحور رؤية الشراكة العالمية حول السعي لتعظيم فعالية كافة أشكال التعاون بغرض التنمية، من أجل تحقيق منافع مشتركة لكافة الشعوب على كوكب الأرض في الوصول للازدهار وتحقيق السلام.

### المبادئ والإلتزامات

52. استناداً للسياق العالمي السائد والدروس المتعلّمة من نتائج جولة الرقابة لعام 2016، نعيد تأكيد التزامنا بتطبيق مبادئ الشراكة العالمية الأربعة، وهي: ملكية الدول النامية لأولويات التنمية، والتركيز على النتائج، والشراكات التنموية الشاملة، والشفافية والمساءلة.
53. ونصيرُ على الإلتزامات التالية، التي ستتيح لنا الحفاظ على استمرار الزخم السياسي والتنفيذ العملي للتعاون الإنمائي الفعّال، ودعمنا في تنفيذ خطة عام 2030 بنجاح.
54. تمثل المبادئ الأربعة للتعاون الإنمائي الفعّال أساساً موحداً للغرض الذي تعمل الشراكة العالمية من أجل تحقيقه. حيث نؤمن بأن تلك المبادئ تعتبر بمثابة قيمة يجب على كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية احترامها، بغض النظر عن طبيعتهم وأدوارهم.
55. نعتزّف بأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به للوفاء بتلك الإلتزامات التي تم الإعلان عنها في إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات وخطة عمل أكرا، مع صلتها القائمة بخطة التعاون الإنمائي الفعّال الجاري تطويرها. ويجدد من صادقوا منا على هذه الاتفاقيات التزامهم الكامل بالانتهاء من تلك الأعمال المعلّقة، مع الإشارة بشكل خاص للإلتزامات المتعلقة بالسياسات المحددة في الإطار العام للرقابة الحالي، الذي سبق إطلاقه في باريس وأكرا. وسنقوم بتطوير خطة عمل محددة بإطار زمني للوفاء بتلك الإلتزامات.

### المبدأ الأول: ملكية الدول الشريكة المتلقية للدعم لأولويات التنمية

56. نعيد التأكيد على أن كل دولة تعد المسؤول في المقام الأول عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وفي هذا الصدد، نؤكد بشدة على دور السياسات الوطنية وإستراتيجيات التنمية. نقر بأهمية السياسات الوطنية وإستراتيجيات التنمية الشاملة باعتبارها الأطر الإستراتيجية الإرشادية لكافة الشركاء، مع ضرورة مراعاة اتساقها مع القواعد والإلتزامات الدولية في الوقت نفسه.
57. ونؤمن بضرورة أن يتم تطوير الإستراتيجيات والعمليات التنموية القُطرية، على مختلف مستوياتها، وتنفيذها وتقييمها والرقابة عليها بأساليب تتسم بالشفافية والمساءلة. ومع هذا، نلاحظ بقلق بطء التقدم الذي يحققه بعض الشركاء المقدمين للدعم فيما يتعلق بالانساق والتوافق مع إستراتيجيات التنمية الوطنية، وعمليات التخطيط وأنظمة تصميم الميزانيات بالدول المتلقية للدعم. بما في ذلك خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
58. سندعم إيجاد البيئة الداعمة اللازمة لتنوع الإبتكار، من خلال عدة وسائل تشمل تطبيق المعارف التقليدية للشعوب المحلية، والتي يمكنها المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية. ويعتبر تضمين كافة الأصول والإمكانات المتاحة للمجتمع على درجة عالية من الأهمية للتمكن من إتمام أعمال التعاون الإنمائي التي لم يتم الانتهاء منها بعد، بالإضافة لمعالجة التحديات الناشئة والجديدة.
59. سنعمل على تنمية وتطوير قدرات هيئاتنا الوطنية العاملة في مجال الضرائب، بالإضافة لتعزيز آليات المساءلة للهيئات المالية والأعمال، والقضاء على التحيز على أساس جنساني في أنظمة الضرائب، بالإضافة للمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. كما سنسعى للقضاء على الملاهي الأمانة التي تسهم في تحفيز وتشجيع نقل الأصول المسروقة والتدفقات المالية غير المشروعة للخارج.
60. سنعمل على تشجيع الإبتكارات التي يمكنها المساهمة في خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة من قيمة المبالغ المحوّلّة، وضمان عدم وجود أي قنوات للتحويلات المالية تزيد تكلفتها عن 5 في المائة بحلول 2030، مع مراعاة الحاجة للحفاظ على وجود تغطية كافية من الخدمات، خاصة للفئات الأكثر احتياجاً.

### الحكومات الوطنية

61. تعلن الدول الشريكة المتلقية للدعم التزامها بما يلي:

أ. تطوير أو تعزيز إستراتيجيات وطنية للتنمية تتسم بالفعالية والشمولية للتمكن من تنفيذ خطة عام 2030؛ وتصميم الأنظمة والعمليات ووضع الميزانيات اللازمة لها، مع مراعاة إلتزامنا بتطوير استجابات طموحة لأهداف التنمية المستدامة؛

- ب. تطبيق إجراءات المساءلة وممارسات القيادة الصارمة والملكية الشاملة عند تنفيذ خطة التنمية الوطنية، وتطبيقها من خلال المشاورات الدورية المتسمة بالشفافية مع أصحاب المصالح المعنيين، حسب الإمكان. من أجل تحسين فعالية الإنفاق والإدارة المالية. وكذلك بذل الجهود الهادفة لضمان مشاركة المنظمات المعنية بحقوق المرأة والمجتمعات والفئات المهمشة؛
- ج. الرقابة، بمشاركة فعّالة من البرلمان والمجتمع المدني، على الدعم المقدم من شركاء التنمية وضمان استخدامه في نطاق السياسة الوطنية وأولويات استراتيجية التنمية، وأنه يعكس أولويات واحتياجات المواطنين؛
- د. نشر معلومات مفصلة ومحدّثة بانتظام عن ميزانيات الحكومات الوطنية والمحلية، وتقارير تنفيذ الميزانيات وعمليات التدقيق المتصلة بها، وإتاحتها للاطلاع العام؛
- هـ. تعزيز ودعم الأنظمة القطرية، بما في ذلك أنظمة المشتريات وأنظمة الإدارة المالية الوطنية العامة؛
- و. تشجيع إتاحة مساحة للعمل المدني للمشاركة في وضع سياسات وبرامج التنمية، والرقابة عليها، وتقييم التقدم في تحقيق التنمية بواسطة الحكومة وأصحاب المصالح والأطراف المعنية الأخرى؛
- ز. إقامة حوار مجتمعي مع قطاع الأعمال والاتحادات والنقابات العمالية بهدف زيادة دورهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ح. تشجيع الابتكارات في مجال أنشطة توثيق وجمع البيانات بواسطة المواطنين، بواسطة الجماعات النسائية، والشباب، والشركاء الآخرين في المجتمع المدني.

## 62. تعلن الدول الشريكة المقدمة للدعم التزامها بما يلي:

- ط. اتخاذ التدابير اللازمة، وتطبيقها داخل مؤسساتها، التي يمكن أن تسهم في إيجاد بيئة داعمة للدول الشريكة المتلقية للدعم، من أجل تمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ي. السعي لزيادة القدرة على التنبؤ بالتعاون الإنمائي، من خلال توفير معلومات دورية ومحدّثة عن النفقات المستقبلية و/أو خطط التنفيذ الاستراتيجية لفترة تغطي ما بين 3 إلى 5 سنوات، تبعاً لما تم الاتفاق عليه في خطة عمل أكر؛
- ك. مساعدة الدول الشريكة المتلقية للدعم في التمتع بملكية وقيادة شاملة لخططهم التنموية على مستوى الحكومات الوطنية والمحلية؛
- ل. إسرار التقدم في تحقيق الموازنة ما بين السياسات الوطنية وإستراتيجيات التنمية، وإستخدام أنظمة وعمليات الإدارة المالية الوطنية العامة؛
- م. العمل بشكل جماعي على دعم البرامج المنقّدة على المستوى الوطني بهدف الحد من الانقسام، وذلك بشكل طوعي يتسم بالمرونة والشمولية والتناسب مع البيئات والعمل والسياق العام؛
- ن. إتاحة أنشطة بناء القدرات والمساعدة الفنية لأنظمة المشتريات والإدارة المالية العامة عند الحاجة، وبالتشاور مع الدول الشريكة المتلقية للدعم؛
- س. الإسرار في تحرير المساعدات من القيود أو الارتباطات الشريطية، وتشجيع التعاون الإنمائي الذي يدعم منشآت الأعمال المحلية على طول سلسلة الإمداد؛
- ع. دعم تطوير قدرات قطاعات الأعمال الوطنية والمجتمع المدني لتمكينهم من المشاركة الكاملة في عمليات التوريد الوطنية والدولية، مع الالتزام في الوقت نفسه بمراعاة الإلتزامات الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالبيئة والعمل، وخلق مجتمعات آمنة وشاملة؛
- ف. دعم المشاركة الوطنية من كافة شركاء التنمية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، كتلك التي تركز على حقوق المرأة، ومنظمات العمل، وفئات المجتمع المهمشة، وذلك لتشجيع مشاركتها الفعّالة في تخطيط إستراتيجيات وخطط التنمية ووضع ميزانياتها والرقابة عليها؛
- ص. تعجيل التقدم في تحقيق الموازنة ما بين التعاون الإنمائي ثنائي الأطراف، وعمليات التخطيط وإستراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة للدول الشريكة المتلقية للدعم.

## البرلمانات

63. نعتزف بالدور الحيوي الذي تقوم به البرلمانات المحلية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات المتعلقة بخطة التنمية 2030. كما نعتزف بالدور الرئيسي للبرلمانات في ضمان الإشراف على التنفيذ الفعال للالتزامات الوطنية والدولية، بما في ذلك الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، والمساءلة بشأنها. وسندسى لتعزيز قدرات البرلمانات للاضطلاع بأدوارها باعتبارها المؤسسات الرئيسية المختصة بالتمثيل والتشريع والإشراف.

64. وعليه، تعلن الدول الشريكة المتلقية للدعم التزامها بما يلي:

أ. إحالة السياسات والمعلومات المتعلقة بالمساعدات الوطنية أو التعاون الإنمائي للبرلمان لمراجعتها؛

ب. تقديم تقارير محلية حول التقدم المحقق في تنفيذ السياسات/البرامج للبرلمانات المختصة سنوياً، حيثما أمكن؛

ج. مشاركة المعلومات مع البرلمانات، لتشجيع ودعم مشاركتها الكاملة في عمليات تطوير ومراجعة سياسات وأشكال التعاون الإنمائي.

65. تعلن الدول الشريكة المقدمة للدعم التزامها بما يلي:

أ. ضمان دعم وبحث ودراسة البرلمانات لسياسات التنمية وأساليب تنفيذها؛

ب. تقديم تقارير محلية حول التقدم المحقق في تنفيذ السياسات والبرامج للبرلمانات المختصة سنوياً، حيثما أمكن؛

ج. مشاركة المعلومات مع البرلمانات، وتشجيع ودعم المشاركة الكاملة للبرلمانات الوطنية في عمليات تطوير ومراجعة السياسات الرئيسية المتعلقة بالتعاون الإنمائي؛

د. العمل مع البرلمانات لتعزيز القدرة على التنبؤ بالالتزامات والمدفوعات المقدمة في صورة دعم إنمائي.

## الحكومات المحلية

66. نعتزف بأهمية الحكومات المحلية في تعزيز العلاقة ما بين المواطنين والحكومة، وقطاع الأعمال وأصحاب المصالح الآخرين، وضمان تطبيق أهداف التنمية المستدامة وخطة 2030 بما يتناسب مع البيئات المحلية.

67. وعليه، نعلن التزامنا بما يلي:

أ. تعزيز قدرات الحكومات المحلية لتمكينها من اضطلاعها بأدوارها بشكل كامل فيما يتعلق بتقديم الخدمات، وتعزيز المشاركة والمساءلة على المستوى المحلي؛

ب. إشراك الحكومات المحلية في المشاورات المختصة بإستراتيجيات التنمية الهادفة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة بما يتناسب مع البيئات المحلية؛ ودعم بناء القدرات المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ وتعزيز إدارة النفقات المحلية وحشد الموارد؛ وتحسين أنشطة التحضّر الشامل والمستدام، ومشاركة الحكومات المحلية في التخطيط الوطني والمحلي، في إطار الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

ج. دعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة ومبادئ التنمية الفعّالة على المستوى المحلي، وتشجيع إيجاد تعاون أقوى بين كافة مستويات الإدارة والحكومة، لضمان زيادة اتساق خطط التنمية الوطنية مع خطط ومبادرات التنمية المحلية، والمجتمعات المحلية.

68. سيسعى قطاع الأعمال والعاملين في الحقل الإنساني لمواءمة وتنسيق مشاركتهم في إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية الخاصة بالدول الشريكة المتلقية للدعم وخطة عام 2030، من أجل تعظيم قيمة الأعمال والقيمة المجتمعية.

69. ويعلن الشركاء من المجتمع المدني التزامهم بما يلي:

أ. الالتزام بمبادئ اسطنبول المتعلقة بضمان ملكية الدولة لمبادراتها، بما في ذلك عند المشاركة وتمكين وتطبيق علاقات الشراكة العادلة؛

ب. إسراع الجهود الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال برامج التنمية المستندة إلى الأولويات القطرية للدولة، والاعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق نتائج التنمية؛

ج. إدراج المساواة بين الجنسين والعدالة إلى جانب دعم حقوق النساء والفتيات؛ وتعزيز وممارسة أنشطة التعاون الإنمائي بما يضمن تحقيق المساواة بين الجنسين، وبشكل يعكس اهتمامات وخبرات النساء، بالإضافة إلى دعم جهود المرأة المبدولة لمساعدتها في إدراك حقوقها الفردية والجماعية، والمشاركة باعتبارها طرف فاعل كامل الحقوق في العملية التنموية؛

د. دعم تمكين الشعوب ومشاركتها الشاملة، من أجل توسيع نطاق ملكيتها للعملية الديمقراطية فيما يتعلق بالسياسات ومبادرات التنمية التي تؤثر على حياتهم، مع تأكيد مشاركة الشرائح الفقيرة والمهمشة.

## المبدأ الثاني: التركيز على النتائج

70. نعتز بدور الأطر العامة للنتائج القطرية الشاملة في مساعدة الدول الشريكة المتلقية للدعم لإدارة نتائج التنمية وملكيتها لأولوياتها. ينبغي للدول المقدمة للدعم المساعدة في تطوير وتنفيذ الأطر العامة الوطنية للنتائج، من خلال تصميم عملية تتسم بالشفافية والتشاركية ومساهمة أصحاب المصالح المتعددين، على أن تكون متوافقة مع طبيعة الشراكة العالمية التي تضم العديد من أصحاب المصالح والأطراف المعنية.

71. نعتز بالحاجة إلى وجود تحليلات للبيانات تتسم بالجودة العالية والحداثة والوثوقية وسهولة الاطلاع عليها، مقسمة تبعاً للعُمر، والنوع الجنساني، والدخل، ودرجة الإعاقة، والعرق، والإثنية، وحالة الهجرة، والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى المتعلقة بمختلف البيئات المحلية، وذلك للمساعدة في قياس التقدم المحقق في التعاون الإنمائي. ونؤكد، في هذا الشأن، على التزامنا بمساعدة الدول الشريكة في تطوير قدراتها. حيث سيسهم هذا في تحسين ممارسات الرقابة الوطنية والنقاشات العامة في الدول الشريكة المتلقية للدعم.

72. في الدول المتأثرة بالصراعات والضعف، يجب تطوير الأطر العامة الوطنية للنتائج استناداً إلى التقييمات القطرية الشاملة التي تجريها الدولة لقياس درجة ضعفها، والتي التزمت بها في "الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة". وفي هذه البيئات، يمكن أن تسهم عملية تجميع الأطر العامة الوطنية للنتائج هذه في حد ذاتها في توطيد السلام.

73. تعلن الدول الشريكة المتلقية للدعم التزامها بما يلي:

أ. اتباع الأطر العامة الوطنية للنتائج الخاصة بها من أجل تعزيز ارتباطها بأولويات التنمية الوطنية والمستهدفات والمؤشرات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة؛

ب. تعزيز الأطر العامة للنتائج الخاصة بها، من خلال عدة وسائل تشمل وضع مؤشرات هادفة وقابلة للقياس ومستهدفات واقعية وداعمة، والعمل على تحسين أنظمة الرقابة والتقييم الوطنية؛

ج. الحرص على دقة وسلامة تحليل البيانات الواردة في الأطر العامة الوطنية للنتائج، واستخدامها بشكل يسهم في رفع الأداء، ويُحسن النتائج التنموية، ويسهل مشاركة أصحاب المصالح المتعددين، إلى جانب ضمان عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية.

74. يعلن شركاء التنمية المقدمين للدعم التزامهم بما يلي:

أ. استخدام الأطر العامة القطرية للنتائج والنظم الوطنية المترتبة بها لإعداد الإحصائيات ووضع خطط الرقابة والتقييم، وتنفيذ التدخلات التنموية والرقابة عليها باعتبارها من الأمور العاجلة ذات الأهمية؛

ب. تقديم الدعم لتطوير وتطبيق الأطر العامة للنتائج هذه والأنظمة المترتبة بها للدول التي لم تتمكن من تطويرها بعد.

ج. دعم وتعزيز القدرة على إعداد الإحصائيات وأنظمة الرقابة والتقييم الخاصة بالدول الشريكة المتلقية للدعم، بهدف تعزيز القدرة على جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك تحليل البيانات تبعاً للعُمر، والنوع الجنساني، ومحل استخدامها عند صنع السياسات، ووضع الميزانيات وإعداد التقارير الخاصة بتنفيذ خطة التنمية لعام 2030؛

د. تطوير قدرات الدول الشريكة المتلقية للدعم لتمكينها من إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها التنموية الوطنية والأطر العامة القطرية للنتائج المناظرة.

75. نقر بالتزام عمليات التعاون ما بين دول الجنوب بالسعي لتحقيق ما يلي:

أ. الاعتراف بالحاجة لتقييم تأثير هذا التعاون، بهدف تحسين جودة الأداء، إن لزم الأمر، بشكل يستند إلى النتائج؛

ب. نشر النتائج المحققة ومشاركة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة، وإعادة تنفيذ المبادرات، من خلال عدة وسائل تشمل التطوع لتبادل الخبرات لإفادة الدول النامية، ووفقاً لسياساتها وأولوياتها التنموية.

76. سيعمل قطاع الأعمال على تحقيق ما يلي:

أ. إستغلال وتسخير الكفاءات الأساسية للأعمال التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال على سبيل المثال إدارة سلاسل الإمداد، ومشاركة المستهلكين، وتصميم المنتجات وأساليب توصيلها؛

ب. تطوير نظم للتوثيق والمساءلة لقياس الأثر البيئية والاقتصادية والاجتماعية للجهود التي يبذلها قطاع الأعمال، وبخاصة فيما يتعلق بالقدرة على خلق فرص عمل منتجة بدوام كامل ولاتقة للجميع؛

ج. التعاون مع الأقران الوطنيين للابتكار في مجالات مثل توصيل الخدمات، من خلال على سبيل المثال تطوير منتجات وبنى تحتية لتوصيل الخدمات باستخدام التقنيات الرقمية، من أجل استهداف قطاعات السوق غير المستغلة؛

د. المساهمة في رفع الوعي الصناعي بالمزايا التجارية والاجتماعية للتضمين المجتمعي، وممارسات ونماذج الأعمال الداعمة للاستدامة البيئية.

77. يتلزم الشركاء من المجتمع المدني بالاسترشاد بالأطر العامة الوطنية للنتائج في سياق تنفيذهم لأعمالهم، تبعاً للأدوار التي يقومون بها في المجتمع، باعتبارهم في حد ذاتهم شركاء مستقلين في عملية التنمية. حيث سيعملون على تحقيق ما يلي:

أ. تطوير وتنفيذ أولويات ومنهجيات تدعم الإستدامة البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، بما في ذلك الاستجابات العاجلة للأزمات المناخية، مع الاهتمام بشكل خاص بتوفير الظروف الاجتماعية-الاقتصادية، والثقافية والمحلية اللازمة لتحقيق السلامة والعدالة البيئية؛

ب. تحسين الوسائل التي يمكنهم من خلالها التعلم من خبراتهم، ومن منظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، وإدماج الأدلة المستمدة من ممارسات ونتائج التنمية، بما في ذلك معارف وتجارب المجتمعات الأصلية والمحلية، وتعزيز الابتكار ورؤيتهم للمستقبل الذي يطمحون إليه.

### المبدأ الثالث: الشراكات الشاملة

78. نعتز بأهمية تأسيس شراكات شاملة تضم أصحاب المصالح المتعددين من أجل تحقيق تعاون إنمائي فعال والوصول لأهداف التنمية المستدامة. فعندما تتضمن الشراكات جهوداً تنموية مبدولة من قبل حكومات محلية وشركاء التنمية الآخرين، فإن المساهمات المقدمة من كافة الشركاء تسهم بفعالية في توليد الثقة، وتتمس بالتنسيق والتكامل.

79. وفي هذا السياق، تعلن الشراكة العالمية التزامها بما يلي:

أ. زيادة الجهود الهادفة لضمان إيجاد بيئة تدعم التضمين، وتأسيس الشراكات التي تضم أصحاب مصالح متعددين، وذلك من خلال عدة وسائل تشمل أطر التعاون المستوي القطري، للقيام بالأدوار التكميلية بشكل يتسم بالشفافية ويتيح المساءلة؛

ب. تعزيز وتعميق دور الشراكات التي تعقد مع قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في الحقل الإنساني، والحكومات المحلية، واتحادات العمال لتحقيق الأهداف التنموية المحلية، والوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية؛

ج. إستغلال التعاون الإنمائي الفعال لجذب استثمارات الأعمال، وإشراك منشآت الأعمال في شراكات تحقق منفعة متبادلة لإستراتيجيات الأعمال والأهداف التنموية. سنقوم بمراجعة وتطبيق أدوات عند تأسيس الشراكات لضمان قيام التعاون الإنمائي بدور تحفيزي؛

د. زيادة جودة وحجم وتنوع الموارد المساهمة في تأسيس شراكات منتجة مع أصحاب المصالح المتعددين على المستوى القطري، بما في ذلك دعم القدرات. نعتز بأن مشاركة المعارف ونقل التكنولوجيا بشروط تطوعية وبالاتفاق المتبادل يمكن أن يكون من المحركات الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

هـ. تعزيز التزامنا بدعم الشراكات الدولية ذات الصلة من أجل تطبيق مبادئ التعاون الإنمائي الفعال في البيئات العامة المتفردة، مثل الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، مع تركيزه على المشاركة في الدول الضعيفة والتأثرة بالصراعات؛

و. الاستفادة من التعاون الثلاثي كأحد أساليب مشاركة أصحاب المصالح المتعددين التي يمكنها تعزيز المنفعة المتبادلة؛

ز. أعداد تقارير بشأن شراكتنا وتوثيقها لدى منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى.

80. نصدق على إلتزاماتنا تجاه أصحاب المصالح المعنيين، وعلى إلتزاماتهم التي تعهدوا بها، والذين تعتبر مشاركتهم ضرورية لنمو وتعزيز الشراكة العالمية. وتقف هذه الإلتزامات على قدم المساواة مع الإلتزامات الواردة أعلاه، وتتوافق بشكل تام مع مبادئ التعاون الإنمائي الفعال.

### قطاع الأعمال

81. نعتز بأن خطة 2030 توفر إطاراً عاماً يمكن من خلاله لمنشآت الأعمال على المستويين القومي والدولي الاستثمار؛ وإن تحقيق الرفاهية الشعوب وكوكب الأرض يصب في مصلحة قطاع الأعمال؛ وإن قطاع الأعمال يمكن أن يكون بمثابة قوة دافعة كبيرة لتحقيق الازدهار والسلام اللازمين لدعم أهداف التنمية المستدامة. ونعتز بتزايد البراهين الدالة على أن الخصائص الأساسية لقطاع الأعمال يمكنها، وتقوم بالفعل، بخلق منافع متبادلة من

خلال المساهمة في تحقيق المصلحة العامة. ونرى قرارنا بـ "عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية" بمثابة فرصة لأصحاب المصالح والأطراف المعنية لتأسيس شركات مع قطاع الأعمال والمشاركة في خلق ازدهار شامل ومستدام.

82. من أجل هذا، فإننا نُشيد بمنشآت الأعمال التي تضع التضمين والإدماج الاجتماعي والإستدامة البيئية كقواعد أساسية تستند إليها نماذج وممارسات الأعمال التي يديرونها. ونعترف بأن مثل هذه الاستثمارات يمكنها، وتقوم بالفعل، ببناء الثقة و"التقبُّل الاجتماعي" لكي تتمكن منشآت الأعمال من تحقيق الازدهار. وسنعمل على توفير منصة لقطاع الأعمال للتمكن من استكشاف ومشاركة وتبني أو التأقلم على الأساليب والمنهجيات العملية بما يتناسب مع كل بيئة أو سياق عام للأسواق. يمكن أن يساعد هذا في ضمان مشاركة المخاطر بشكل يتسم بالعدالة والشفافية وبما يتوافق مع تنفيذ خطة 2030.

83. تعلن الدول الشريكة المتلقية للدعم التزامها بما يلي:

أ. العمل على إيجاد بيئات سياساتية داعمة من أجل، وبمشاركة، منشآت الأعمال، وخاصةً المؤسسات المحلية صغيرة ومتوسطة الحجم؛ والعمل على تحسين عدالة أنظمتنا الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها؛

ب. تشجيع الامتثال للضرائب وعدم تقويض الأنظمة الضريبية بالإسراف في منح الحوافز الضريبية والشروط الأخرى الضرورية لحشد رؤوس الأموال المحلية والدولية اللازمة لدفع تحقيق خطة 2030؛

ج. تشجيع الشركات بين القطاعين العام والخاص لإتاحة فرص العمل اللائق للنساء والمهاجرين والأشخاص من ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى في قطاع العمل غير الرسمي؛

د. ونقر بأهمية الحوار المجتمعي في بناء الثقة التي تسهم في تحقيق "التقبُّل الاجتماعي"، واستخدامه في إرشاد وتوجيه إستراتيجيات الأعمال ضمن الإطار العام للأهداف الوطنية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

84. يعلن شركاء التنمية المقدمين للدعم التزامهم بما يلي:

أ. إشراك قطاع الأعمال من خلال إقامة حوار مجتمعي وشركات مع القوى العاملة من أجل دعم ممارسات الأعمال التي تدعم الإدماج الاجتماعي والإستدامة البيئية، بما في ذلك الالتزام بالمسؤولية المجتمعية للشركات والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتحقيق المزيد؛

ب. المساهمة في بناء الثقة، من خلال، على سبيل المثال، إفصاح الشركات متعددة الجنسيات في كل من دول المصدر والوجهة عن ممارساتها واتباعها للشفافية، بما يتفق مع القوانين الوطنية والقانون الدولي. يتضمن هذا، السعي لضمان اتباع الشفافية في كافة المعاملات المالية بين الحكومات ومنشآت الأعمال للسلطات الضريبية المختصة؛

ج. تشجيع كافة الشركات، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، على دفع الضرائب المفروضة عليها لحكومات الدول التي تمارس فيها نشاطها الاقتصادي وتحقق فيها قيمتها، بالتوافق مع السياسات والقوانين الوطنية والدولية؛

د. مواصلة تعديل الحوافز والسياسات والإجراءات المؤسسية لتعزيز وتكثيف المشاركة مع قطاع الأعمال.

### المجتمع المدني

85. نعتز بالدور الجوهري الذي يقوم به المجتمع المدني باعتباره شريك مستقل في حد ذاته، يعمل في إطار السياسات الوطنية ومن أجل تحقيق تعاون إنمائي فعال، والقضاء على الفقر ومعالجة مشكلة عدم المساواة وضمان التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة 2030. ونلاحظ أنه يمكن التعبير عن هذا الدور بعدة وسائل، من بينها التوعية والاتصال، وتوصيل الخدمات، والرقابة والأبحاث. كما نعتز بمنظمات المجتمع المدني كأحد الوسائل المهمة التي يمكن من خلالها للمواطنين ممارسة حقهم في المشاركة في تحقيق التنمية.

86. نلتزم بالمساهمة في إيجاد حيز سياسي وبيئة داعمة تساعد في تشكيل منظمات المجتمع المدني وممارستها لعملها، بحسب المتفق عليه في شراكة بوسان وبالتوافق مع الإلتزامات الدولية المتفق عليها، لضمان مشاركتها الكاملة في العمليات التنموية على كافة المستويات.

87. ويعلن الشركاء من المجتمع المدني التزامهم بما يلي:

أ. الإلتزام بمبادئ اسطنبول، والتي تتضمن مبادئ بوسان، كتعبير عن المساءلة المشتركة مع أصحاب المصالح والأطراف المعنية الأخرى في الشراكة العالمية؛

ب. الاسترشاد بالأطر العامة الشُّطرية للنتائج، فيما يختص بعملها، باعتبارها شركاء مستقلين في التنمية في حد ذاتها؛

ج. دعم واحترام حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية. تتعهد منظمات المجتمع المدني بتطوير وتنفيذ الإستراتيجيات والأنشطة والممارسات التي تعزز حقوق الإنسان الفردية والجماعية، بما في ذلك حق التنمية مع الحفاظ على الكرامة، ومن خلال العمل اللائق، والعدالة الإجتماعية، والمساواة للجميع؛

د. سعي المنظمات لإظهار التزامها المستمر بمبادئ الشفافية، والمساءلة المتبادلة، والنزاهة في تنفيذ عملياتها الداخلية؛

هـ. السعي لتحقيق مخرجات وأثار مستدامة لممارساتهم التنموية، مع التركيز على النتائج والظروف المساهمة في إحداث تغيّر دائم في حياة الأشخاص، مع التركيز بشكل خاص على الفقراء والفئات المهمشة، وضمان وجود ميراث مستمر للأجيال الحالية والمستقبلية.

### العاملون في الحقل الإنساني

88. نعتز بالمساهمات الحيوية المقدمة من العاملين في الحقل الإنساني من أجل التنمية والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة 2030، ليس من خلال الدعم المالي فحسب، الذي غالباً ما يكون في صورة مبتكرة وسريعة، ولكن كذلك من خلال المعارف والخبرات، والعمل كعوامل محفزة للموارد والعلاقات. ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز فعالية وجودة التعاون بين الأطراف العاملة في الحقل الإنساني والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين المهتمين بالتنمية وداخلهم، وفق ما أوضحه تقرير التقدم المختص بـ "المبادئ التوجيهية التجريبية للمشاركة الإنسانية الفعالة".

89. نحث نحن، الشراكة العالمية، العاملين في الحقل الإنساني على استخدام الأطر العامة القطرية للنتائج في عملهم مع شركاء التنمية، استناداً إلى روح خطة 2030، وملتزم بما يلي:

أ. تأسيس المزيد من الشراكات بين القطاع العام والعاملين في الحقل الإنساني من أجل التنمية المستدامة؛

ب. إيجاد بيئات سياساتية داعمة لعمل القطاع الإنساني، تشتمل على أنظمة قانونية وتنظيمية تتسم بالكفاءة والشفافية.

90. نعتز بأن هذا المسعى يستلزم تطوير العديد من المبادرات، سواء في إطار الشراكة العالمية أو خارجها. وسنعمل على التواصل مع منابر وتجمعات أصحاب المصالح الوطنيين والدوليين الآخرين لضمان إقامة حوار وتكامل أفضل وإلزام متبادل بدعم تنفيذ خطة 2030.

### المبدأ الرابع: الشفافية والمساءلة

91. نعيد التأكيد على وثوقية صلة المبادئ المشتركة للشفافية والمساءلة بكافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية بالشراكة العالمية، بما في ذلك الدول الشريكة المقدمة والمتلقية للدعم، والمنظمات ثنائية ومتعددة الأطراف، والحكومات المحلية، ومؤسسات تمويل التنمية، وقطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في الحقل الإنساني، والبرلمانيين، ومنظمات العمل، والشركاء القائمين على التنفيذ والمستفيدين.

92. نعتز بالدور الحيوي للبرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، التي تتسم في عملها بالشفافية والمساءلة، في تحقيق خطة 2030، حيث إن تطبيق خطة 2030 بما يتناسب مع البيئات المحلية سوف يضمن أن تكون احتياجات المجتمعات بمثابة الدافع للتعاون. وملتزم بتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاضطلاع بهذا الدور.

93. نلاحظ أن الاستخدام الأساسي للبيانات الوطنية هو تمكين إجراء محادثات وطنية شاملة، وتتبع الأداء، وترتيب الأولويات وتعزيز المساءلة. لذلك، تلتزم الشراكة العالمية بتعزيز الأنظمة على المستوى القطري على طول دورة حياة البيانات، ابتداءً من الإنشاء والاستخدام، والتخزين، حتى الحذف. تعتبر البيانات الناتجة عن العمليات المنفذة على المستوى الوطني بمثابة حجر البناء لعمليات المراجعة على المستويين الإقليمي والدولي. لذا سندعم الجهود المبذولة لجعل معايير البيانات قابلة للتطبيق على مختلف البيئات والأنظمة، مما يسمح بتسهيل مقارنة واستخدام البيانات الواردة من مصادر مختلفة.

94. كما نصدق على معايير ومنصات البيانات المفتوحة التي تزيد من إمكانية الوصول للبيانات وفهمها، والتي تدعم التداخلات المركزة والفعالة. ونشجع زيادة المشاركة من قبل كافة أصحاب المصالح، بما فيهم مجتمعات البيانات ووسائل الإعلام التي تسهم في تحسين استخدام البيانات على كافة المستويات.

95. تعلن الدول الشريكة المتلقية للدعم التزامها بما يلي:

أ. تطبيق هذه المبادئ والعمل على تطوير وتعزيز واتباع الأنظمة والسياسات والعمليات الوطنية الملائمة من أجل دعم تنفيذها؛

ب. إشراك البرلمانات والحكومات المحلية والشركاء من غير الدول في وضع إستراتيجيات التنمية وتنفيذها وتقييمها والرقابة عليها؛

ج. تكثيف الجهود الهادفة لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية واستقلاليتها، ودعم المبادرات الهادفة لجمع ونشر البيانات بشكل يجعلها أكثر فعالية وقدرة على الوصول إليها؛



- د. زيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة لكافة الشركاء من الدول وغير الدول في عمليات التخطيط ووضع الميزانيات الوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة؛
- هـ. مواصلة تعزيز التخطيط ووضع الميزانيات المُرَاعِيَة للاعتبارات الجنسانية، من خلال تحسين التتبع النظامي لتخصيصات الموارد الموجهة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات؛
- و. تعجيل وتعميق الجهود المبذولة لتجميع البيانات المقسّمة على أسس ديموغرافية (كالنوع الجنساني، والعُمر، ووجود الإعاقة) ونشرها وتنسيقها وتحقيق الاستفادة الكاملة منها، وإتاحتها لوضعي السياسات للاسترشاد بها في اختيار الاستثمارات التي يمكن أن تضمن استخدام النفقات العامة بشكل صحيح، لإفادة كل من الرجال والنساء على حد سواء وعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية؛
- ز. تحديث التدابير المتبعة حالياً فيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة على المستوى القطري، بحيث تعكس اتساع قاعدة شركاء التنمية، مع توجيه الاهتمام بشمولية وشفافية عمليات التقييم المشتركة هذه.
96. يعلن شركاء التنمية المقدمين للدعم التزامهم بما يلي:
- أ. تحديث الهياكل المؤسسية والسياسات ونظم إدارة المعلومات، بحسب الحاجة، لجعل التعاون الإنمائي أكثر شفافية، وتلبيةً لحاجة الدول الشريكة المتلقية للدعم، والمواطنين، وأصحاب المصالح الآخرين المنخرطين في الشراكة العالمية إلى المعلومات، والاعتماد على المعايير الدولية المفتوحة للبيانات مثل " المبادرة الدولية لشفافية المساعدات (IATI) " والمعايير الإحصائية المطبقة في أنظمة لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- ب. سد فجوات البيانات بواسطة بناء القدرات، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني الملئم لتحسين القدرات الإحصائية الوطنية على القيام بجمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات المُقسّمة على أساس النوع الجنساني والعُمر بشكل منهجي منظم؛
- ج. العمل معاً على تحسين إتاحة البيانات المفتوحة ودقتها والقدرة على استخدامها لتحقيق التعاون الإنمائي على المستوى القطري؛
- د. دعم زيادة الوعي واستخدام البيانات في تخطيط المبادرات التنموية والإنسانية وتنفيذها والرقابة عليها، خاصةً على المستوى القطري، لتعزيز الفعالية، ومشاركة أصحاب المصالح والمواطنين وتحسين نتائج ومخرجات التنمية؛
- هـ. الحرص على نشر بيانات حول كافة الأنشطة الجارية، بصفة دورية قدر الإمكان، بما في ذلك بيانات تفصيلية استشرافية للمستقبل، وكذلك بيانات حول النتائج والتقييمات، بحسب ما يتوفر؛
- و. تعزيز الدعم الموجه لزيادة استخدام البيانات، وذلك من خلال عدة وسائل من بينها تطوير أدوات لمعاينة وتحليل البيانات، ومساعدة الشركاء المتلقين للدعم للسير على هذه الخطى.
97. علاوة على ما سبق، نحترم التزام التعاون ما بين دول الجنوب بتحسين فعالية التنمية بها بواسطة عملياتها ذاتها، من خلال مواصلة زيادة المساءلة والشفافية المتبادلة فيما بينها، كما نرحب بالجهود المبذولة لإيجاد ترتيبات أكثر شمولية للمساءلة المتبادلة، تعكس تنوع واتساع نطاق تطبيق خطط التعاون الإنمائي الناشئة.
98. ستعمل البرلمانات على تحقيق ما يلي:
- أ. سنّ القوانين التي تشجع تحقيق التقدم الشامل، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز مكافحة الاحتيال والفساد، وتحسين أساليب الإدارة والحكم الرشيد في القطاع العام؛
- ب. اتباع مبادئ الشفافية والمساءلة عند قيامها بدورها الإشرافي في إدارة الموارد المالية العامة.
99. سيعمل قطاع الأعمال على تحقيق ما يلي:
- أ. دعم التزامات ومبادئ التعاون الإنمائي الفعال؛ والتمتع بقدر أكبر من الشفافية والإستجابة لكافة شرائح المجتمع داخل الدول التي يمارس فيها أنشطته، وفقاً لمعايير العمل التي وضعها منظمة العمل الدولية، ومبادئ الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات؛
- ب. توجيه الاهتمام والعناية الواجبة على طول سلسلة الإمداد الخاصة به، والتمتع بقدر أكبر من الشفافية حول عملياته، واحترام حرية الانتساب والمفاوضات الجماعية والمشاركة في حوار مجتمعي؛

ج. الاستثمار أكثر في تفسير التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لسلاسل الإمداد الخاصة به، بما في ذلك تعليقها للبرلمانات، والقائمين على وضع القواعد التنظيمية، والحكومات المحلية، والمختصين بالعمل والعُمال، والمجتمع المدني، والمستهلكين، وأصحاب المصالح؛

د. التعاون لوضع أنظمة تتسم بالشفافية والمساءلة لإدارة المبالغ والصناديق العامة والخاصة ضمن التدابير الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

هـ. ضمان اتباع الشفافية الكاملة والتعاون التام مع السلطات المعنية بالرقابة على العوائد، لتمكين تطبيق الأنظمة الضريبية بكفاءة.

100. يلتزم شركاء المجتمع المدني بتنفيذ الممارسات التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وفعالية التنمية، مسترشدين بمبادئ اسطنبول والإطار الدولي لفعالية إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية.

101. وعليه، يعلن التزامه بما يلي:

أ. إقامة علاقات تتسم بالشفافية، وإتاحة العمل بخبرة كشركاء على قدم المساواة، استناداً إلى الأهداف والقيم المشتركة للتنمية، والاحترام المتبادل، والثقة، والاستقلال التنظيمي، والتلازم طويل الأجل، والتكافل والمواطنة العالمية؛

ب. اتخاذ التدابير الاستباقية لتحسين الممارسات التنموية وتحمل المسؤولية الكاملة بشأنها.

**التحدي الأكبر: عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية**

102. يتطلب النجاح في تطبيق خطة التنمية المستدامة إقامة شراكات تتسم بالقوة، والديناميكية، والإبتكار. ويعد هذا الأمر على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للجهود الرامية لعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية، حيث يمكن للإسهامات المجمعة للشركاء العاملين معاً التفوق على التدخلات الفردية والتغلب على العراقيل التي تقف في سبيل تحقيق مخرجات شاملة.

**المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات**

103. نعيد التأكيد على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات، وإدراكهم الكامل لحقوقهم الإنسانية من العوامل الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة مستمران يتسمان بالشمولية والعدالة. ونعترف بالنساء والفتيات كعوامل داعمة ومساهمة في إحداث التغيير. لذا يجب أن يتمتعن بفرص متكافئة مع الرجال والفتيان للمشاركة والقيادة واتخاذ القرار على كافة المستويات وفي كافة المجالات، بما في ذلك فيما يتعلق بتغيير المناخ والاستجابات الإنسانية.

104. سنواصل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات كعامل جوهري مساهم في التعاون الإنمائي وتحقيق الفعالية، استناداً لأولويات الدول. ونعيد التأكيد على الإلتزامات المتعلقة بالقضاء على العنف والتمييز ضدن، حيث إن لهذا قدر مساوٍ من الأهمية لتمكينهم من المشاركة الكاملة والمتكافئة في المجتمعات الآمنة والشاملة.

105. نعتز بالدور المحوري والفريد الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المعنية بالمرأة، بما في ذلك المنظمات النسائية، في دفع المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات. كما نلاحظ أهمية مشاركة الرجال والفتيان كشركاء وأصحاب مصلحة في تحقيق المساواة بين الجنسين.

106. علاوة على هذا، سنزيد العمل الموجه لعكس تأثيرات الاتجاه السائد بنقص الاستثمارات الموجهة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال تسخير كافة أشكال التمويل – العام والخاص، المحلية والدولية التقليدية والمبتكرة – لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

107. وفي هذا السياق، تعلن الشراكة العالمية التزامها بما يلي:

أ. وضع أولوية للاستثمارات في تطوير وإتاحة بنية تحتية إجتماعية وخدمات أساسية مقبولة التكلفة تتميز بالجودة، بحيث تسهم في تقليل وإعادة توزيع العمل الداخلي والرعاية المجانية المقدمة للنساء، وتمكينهن من المشاركة الكاملة في الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي؛

ب. تعميق الشراكات الشاملة بين أصحاب المصالح المتعددين لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء على المستويات القطري، ودون الإقليمي، والإقليمي، والدولي، وذلك بعدة وسائل من بينها ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للكيانات المناصرة للمساواة بين الجنسين، ومنظمات المرأة وآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين؛

ج. مواصلة الدعوة إلى وضع منهجيات تراعي المنظور الجنساني واتخاذ الإجراءات المستهدفة للنساء والفتيات عند صياغة كافة السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

- د. تشجيع قطاع الأعمال على المساهمة في دعم ومناصرة المساواة بين الجنسين من خلال حثه على توظيف النساء في وظائف منتجة وأعمال لائقة بدوام كامل، وحصولهن على أجرٍ مساوٍ مقابل العمل المكافئ الذي يقوم به الرجال أو العمل مقابل نفس القيمة، والتمتع بفرص متكافئة، بالإضافة إلى حمايتهن من التمييز والتعرض لإساءة المعاملة في مكان العمل. كما ندعم مبادئ تمكين المرأة التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ونشجع زيادة الاستثمارات في الشركات ومنشآت الأعمال المملوكة للنساء؛
- هـ. ضمان المراعاة الواعية للمساواة بين الجنسين ومشاركة النساء والفتيات في تنفيذ خطة 2030 والرقابة عليها، على المستويات القطري، ودون الإقليمي، والإقليمي، والدولي.

## الشباب

108. نعيد تأكيد التزامنا بموجب خطة 2030 وخطة عمل أديس أبابا بالاستثمار في تطوير الشباب والأطفال سعيًا لعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. ونعترف بأن الاستثمار في الأطفال والشباب من الأمور الجوهرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة العادلة والمستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، كما نعترف بالحاجة لدعم الدول التي تواجه صعوبات وتحديات نوعية تتعلق بالحصول على الاستثمارات اللازمة للنجاح في هذا الأمر. كما نعيد التأكيد على أهمية التعجيل بتحسين عمليات توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للأطفال والإنفاق المحلي الموجه لتحسين الرقابة على التقدم المحقق في تنفيذ الإلتزامات المبينة أعلاه.

109. وعليه، نعلن الإلتزام بما يلي:

- أ. تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب، وضمان تمتعهم بحياة خالية من العنف، والإستغلال والضرر لتمكينهم من تطوير وتنمية كافة قدراتهم؛
- ب. تعزيز القدرة على إيجاد المساحة والآليات اللازمة لتمكين الشباب والأطفال من المشاركة الفعالة في تنفيذ خطة 2030 والرقابة عليها على المستويات المحلي والوطني والدولي؛
- ج. تعزيز القدرات الإنتاجية للشباب، وتوسيع الفرص الاقتصادية والإجتماعية المتاحة للإشتغال بالعمل اللائق.

## الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة

110. نلاحظ التحديات والصعوبات النوعية التي تواجهها الدول التي تعاني من أوضاع خاصة، بما فيها دول أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدور الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى الدول متوسطة الدخل، وتقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة. كما نعترف بالتحديات الهائلة التي تواجهها الدول التي تمر بحالات صراع وفي مرحلة ما بعد الصراع فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. وندعو لوضع آليات تسهم في حشد الموارد وإقامة الشراكات اللازمة لدعم أولويات التنمية المستندة للاحتياجات القطرية.. وعلى وجه الخصوص، نقر بالعمل الذي يجري من خلال "الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة". ونشدد على الحاجة إلى تصميم منهجيات تهدف لاستيضاح وبيان طبيعة البيانات المعقدة والمختلفة للدول متوسطة الدخل.

111. ونعيد التأكيد على أن الرؤية طويلة الأجل للمشاركة الدولية في تنمية الدول الهشة تتمحور حول بناء دولة فعالة وقادرة على الصمود، بالإضافة إلى بناء مؤسسات الدولة الأخرى. حيث ستسهم مساعدة الدول في بناء قدراتها على جعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه المخاطر المترتبة بالصراعات، والجرائم الشنيعة والأزمات الطارئة.

112. ونحن هنا، من منبر الشراكة العالمية، سنعمل على مضاعفة جهودنا لضمان إسهام جميع أنشطة التعاون الإنمائي في تعزيز الاستقرار ومعالجة الدوافع متعددة الأبعاد لحدوث مظاهر الهشاشة والضعف والصراعات، وفقاً لما حددته الدولة المعنية، على مستواها القطري.

## الدول متوسطة الدخل

113. نعترف بالمشكلات النوعية التي تواجهها الدول متوسطة الدخل في سياق جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. حيث نقر بوقوع غالبية الأشخاص الأكثر فقراً على مستوى العالم في الدول متوسطة الدخل. كما نقر بأن المساعدات الإنمائية الرسمية ووسائل التمويل الميسر الأخرى لا زالت تمثل أهمية كبيرة لعدد من هذه الدول، وتلعب دوراً في تحقيق النتائج المستهدفة، مع الوضع في الاعتبار الاحتياجات النوعية لتلك الدول. وسنعمل على بحث واستكشاف وسائل لإستخدام التعاون الإنمائي الفعال للتصدي للتحديات التي تواجهها هذه الدول في سياق سعيها لتحقيق العملية التنموية.

114. نؤكد على عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية في سياق تطبيقنا للتعاون الإنمائي، كما سنسعى للوصول لأكثر الأطراف تخلفاً عن مسيرة التنمية أولاً. كما نشير إلى أن مستوى تيسير التمويل الحكومي العالمي يجب أن يراعي ويتناسب مع مستوى التنمية في كل دول متلقية، بما في ذلك مستوى الدخل، والقدرة المؤسسية وأوجه القصور والضعف بها، وكذلك طبيعة المشروع الذي سيتم تمويله، بما في ذلك جدواه الاقتصادية واحتمالات

نجاحه التجاري. كما نعتزف بالحاجة إلى استحداث منهجيات تهدف لاستيضاح وبيان طبيعة البيانات المعقدة والمختلفة للدول متوسطة الدخل، مثل وضع أساليب للقياس متعددة الأبعاد، تتجاوز مجرد احتساب متوسط نصيب الفرد من الدخل، للتمكن من تفسير أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي، والبعد الإجماعي، والبعد البيئي.

115. نعيد تأكيد الحاجة إلى ضمان فعالية مساهمة التعاون الإنمائي في انتهاز الفرص ومعالجة التحديات التي تفرضها الظروف والتعقيدات المختلفة التي تواجهها الدول متوسطة الدخل، وذلك من خلال المناقشات التي تُجرى في الملتقيات متعددة الأطراف ذات الصلة. كما نعيد التأكيد على الحاجة إلى مشاركة الخبرات فيما بين الدول متوسطة الدخل لمعالجة المشكلات المتعلقة بعدم المساواة والإقصاء الإجماعي.

116. وعليه، نعلن، نحن المشاركون في الشراكة العالمية، التزامنا بما يلي:

أ. ضمان سعي التعاون الإنمائي لمعالجة التحديات الانتقالية التي تواجهها الدول متوسطة الدخل بشكل متميز وأكثر استهدافاً للحلول؛

ب. تشجيع استخدام الوسائل متعددة الأبعاد لقياس التقدم المحقق في التنمية.

#### تعزيز التشارك ما بين شركاء العمل الإنساني والتنموي

117. نشير للحاجة إلى إيجاد وسائل أفضل للعمل بين شركاء العمل الإنساني والتنموي. لذا علينا العمل بشكل جماعي للتغلب على مختلف العقبات المؤسسية، مستندين إلى الميزات النسبية، ومع الالتزام بالمبادئ الإنسانية. نشير للحاجة إلى توفير تمويل إنمائي لدفع الدعم الإنساني.

118. نعتزف بالارتباط ما بين السلام وتحقيق التنمية، وندرك الصعوبة التي تفرضها الهشاشة والصراعات على تحقيق التنمية المستدامة، والتي لا تعوق تحقيق التنمية فحسب، بل يمكنها أن تعكس المكاسب التنموية التي تحققت على مدى عقود زمنية. كما نأخذ بعين الاعتبار المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق الجديد الذي عقده مجموعة الدول الهشة السبع، التي تعاني، أو عانت، من الصراعات.

119. وفي هذا السياق، نعلن الشراكة العالمية التزامها بما يلي:

أ. دعم "الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة" باعتبارها مجموعة من المبادئ التوجيهية لتنسيق العمل بين شركاء التنمية من الأطراف المقدمة والمتلقية للدعم، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال؛

ب. التصدي للتحديات التي تقف في سبيل تحسين فعالية ونتائج التعاون الإنمائي، وعلى وجه الخصوص المساعدات الإنمائية الرسمية، المقدمة للدول التي تواجه حالات الهشاشة والضعف.

## الجزء الثالث: منهج العمل

### التكليف وترتيبات العمل

120. سنعمل نحن، الشراكة العالمية، على إثبات مساهماتنا العملية في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى. ويعتبر المنتدى السياسي رفيع المستوى هو المنتدى الوحيد الذي يتمتع بتكليف شامل دولي للإشراف على متابعة ومراجعة تنفيذ خطة 2030 على المستوى العالمي. كما ستعمل الشراكة العالمية كذلك على تعزيز تكاملها مع منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، والعمل مع المنتدى المعني بالتمويل والتنمية. وتمثل الشراكة العالمية، باعتبارها منبراً متميزاً لأصحاب المصالح المتعددين، جسراً للربط بين العمليات ذات الصبغة العالمية التي تجري في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى، ومنتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، والمنتدى المعني بالتمويل والتنمية، وتطبيق أصحاب المصالح المشاركين فيها لتلك العمليات على المستوى القطري. وتحقيقاً لهذه الغاية، قمنا بتحديث التكليف المنوطين به وترتيبات العمل الخاصة بنا، والموضحة في ملحق 1.

121. نعتز بالحاجة إلى تحسين وتنقيح الإطار العام للرقابة المعمول به حالياً، بحيث يراعي المشكلات الناشئة والوسائل الجديدة المساعدة في تفعيل التعاون الإنمائي. بما في ذلك المساهمات المقدمة لتحقيق تعاون إنمائي فعال من الشركاء الناشئين وتدفعات رؤوس الأموال غير السيادية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز إمكانية استخدام الإطار العام في مختلف البيئات القطرية والإقليمية.

122. من بين أهم إسهاماتنا المقدمة لتنفيذ خطة 2030 هو العمل بمثابة منبر لتبادل المعارف والتعلم على المستويات القطرية والإقليمي والعالمي. حيث تسهم الأفكار والرؤى الجديدة في إرشاد عمليات اتخاذ القرارات والالتزامات السياسية، وهو ما يدفع لبذل جهود متجددة لابتكار وتحسين جودة التعاون الإنمائي. ويمكن من خلال مبادرات الشراكة العالمية والمنصات القطرية والإقليمية اختبار المنهجيات الجديدة، والتوصل للدلائل وتطوير وسائل مبتكرة لدفع تحقيق مبادئ التنمية الفعالة. ونعتز بمساهماتها في تنفيذ خطتنا المستقبلية، ونرحب بمبادرات الشراكة العالمية التي تم الإعلان عنها خلال إجتماعنا (راجع ملحق 3). ونعلن دعوتنا للعمل على الاستثمار في إتاحة المعارف المكتسبة لكافة المجموعات المشاركة في العملية التنموية على اختلاف مواقعها.

123. سنسعى لزيادة تطبيق ترتيبات الأعمال التي حددناها من أجل المتطلبات الجديدة لخطة 2030 والدور المحدد للشراكة العالمية المفترض لها القيام به لتنفيذ الخطة. وسنعمل على تحقيق ما يلي:

- أ. توسيع نطاق طبيعة الشراكة العالمية التي تضم أصحاب مصالح متعددين؛
- ب. ضمان شفافية العمليات التي يتم بمقتضاها تعيين الرؤساء المشاركين وأعضاء اللجنة التوجيهية؛
- ج. تعزيز وضع نماذج متخصصة تضمن مشاركة كافة الأعضاء؛
- د. تعزيز المنهجيات القطرية ضمن الشراكة العالمية، من خلال الاستثمار في تطوير قدرات الدول لتمكينها من تأسيس شراكات مع أصحاب المصالح المتعددين، والمشاركة فيها، المستوى القطري.

## شكر وتقدير

124. نتقدم بالشكر لجمهورية كينيا على استضافتها للإجتماع الثاني رفيع المستوى، كما نتقدم بالشكر للرؤساء المشاركين وأعضاء اللجنة التوجيهية المنتهية مدة تكليفهم، على عملهم المتفاني وقيادتهم الحازمة ودعمهم لقضية فعالية التنمية. علاوة على هذا، نتقدم بالشكر والتقدير لمساهمات فريق الدعم المشترك، الذي يضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

125. كما نشير بتقدير وعرفان لاستعداد الرؤساء المشاركين وأعضاء اللجنة التوجيهية الجدد لدعمنا في دفع هذه الشراكة المهمة من أجل المصلحة المشتركة للشعوب في كافة أنحاء كوكب الأرض وتحقيق السلام والازدهار.

## الملاحق

### ملحق 1. التكليف الجديد

126. الرؤية. تدور رؤية الشراكة العالمية حول السعي لتعظيم فعالية كافة أشكال التعاون بغرض التنمية، من أجل تحقيق منافع مشتركة لكافة الشعوب على كوكب الأرض والوصول للازدهار وتحقيق السلام.

127. التكليف. أن تسهم الشراكة العالمية في تحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 والإستراتيجيات الإقليمية للتنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الإنمائي الفعّال وتسخيرها للقضاء على كافة أشكال الفقر والحد من عدم المساواة، ودفع التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أي طرف عن مسيرة التنمية. ستعمل الشراكة العالمية على تعزيز المساءلة المتبادلة لتحصيل كافة الأطراف بمسؤوليتها نحو تحقيق تعاون إنمائي أكثر فعالية، وذلك من خلال: (1) اتباع منهجية تركز على المتغيرات القُطرية لمساعدة الدول النامية في تحقيق أقصى استفادة من التعاون الإنمائي ودعمه لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، بدعم من المنصات والمناجر الإقليمية؛ (2) إنتاج البيانات والدلائل المشيرة للتقدم الذي يحققه أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية في الوفاء بالتزاماتهم بتحقيق تعاون إنمائي أكثر فعالية؛ (3) إقامة حوار شامل يضم أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية على المستويات المحلي، والقُطري، والإقليمي، والعالمي. وفي سياق عملها لتحقيق التكليف المنوطة به، ستعمل الشراكة العالمية على تعزيز أشكال التعاون الإنمائي التي تسهم في تحقيق الهدف العام لها بعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية.

128. تكوين الشراكة العالمية. تضم الشراكة العالمية، على قدم المساواة، أصحاب المصالح الرئيسيين المعنيين بخطة التعاون الإنمائي من الدول النامية (وتشمل الدول المتلقية للتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى الدول التي تحمل سمة ثنائية حيث تحصل على التعاون الإنمائي وتقدمه)؛ والدول المتقدمة (الدول التي تقدم التعاون الإنمائي)؛ والمؤسسات ثنائية ومتعددة الأطراف؛ والمجتمع المدني؛ والأكاديميين؛ وأعضاء البرلمانات؛ والحكومات المحلية؛ والمناجر والمنظمات الإقليمية؛ والاتحادات والنقابات العمالية؛ وقطاع الأعمال؛ والعاملين في الحقل الإنساني. وترتكز الشراكة على الاعتراف باعتماد النتائج والآثار المستدامة للتعاون الإنمائي على الجهود والاستثمارات المشتركة. ويتحد الشركاء تحت لواء التزامهم المشترك بتأسيس شراكة شاملة تستند إلى المبادئ والأهداف المشتركة، واستناداً إلى الميزات النسبية التي يتمتع بها كل عضو فيها. كما تعتبر المناجر والمنظمات الإقليمية بمثابة مدخلات لتوفير البيانات فيما يتعلق بالقضايا والمنهجيات الإقليمية.

129. الوظائف. تعمل الشراكة العالمية على تحقيق خمسة وظائف أساسية:

(أ) دعم الفعالية على المستوى القُطري

130. يتوقف نجاح الشراكة العالمية على قدرتها على دفع التقدم العالمي ودعم الدول في إدارة الموارد المتعددة للتعاون الإنمائي بشكل استراتيجي، وتوجيه الممارسات الفعّالة للتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وللتمكن من تحقيق هذه الغاية، ستعمل الشراكة العالمية على تعزيز منهجها الداعم للتركيز على المتغيرات القُطرية، ودعم الدول في تطبيق مبادئ الفعالية على المستوى الوطني. سنعمل على ضمان أن الدلائل المستندة للمتغيرات القُطرية، والمتعلقة بالتقدم في تحقيق التعاون الإنمائي الفعال ومعالجة التحديات المرتبطة به، تسهم في إرشاد وتوجيه الحوار ما بين أصحاب المصالح المحليين والوطنيين والإقليميين والعالميين، لدفع اتخاذ القرارات السياسية وتعزيز تغيير السلوكيات الهادفة لتعظيم نتائج التعاون الإنمائي. سيتضمن العمل على المستوى القُطري تقديم الدعم لتطبيق ودمج مبادئ الفعالية ضمن ممارسات التعاون الإنمائي؛ وتقديم الدعم لمنصات الحوار ما بين أصحاب المصالح المتعددين استناداً إلى البيانات؛ وإستخدام البيانات المستمدة من عملية الرقابة التي قامت بها الشراكة العالمية ضمن منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعمليات المراجعة التي جرت على تمويل التنمية.

(ب) استخلاص الأدلة على تطبيق المساءلة ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة

131. للمضي قدماً في تحقيق التعاون الإنمائي الفعّال، ستكون الشراكة العالمية بمثابة مصدراً معتمداً للبيانات والأدلة والتحليلات لتتبع التقدم المحرز بشأن الإلتزامات بتحقيق الفعالية. وللتمكن من الاضطلاع بتكليفها جديد، ستعمل الشراكة العالمية على الاستفادة من ميزاتها التنافسية التي تتمتع بها وتتركز على استخلاص بيانات ودلائل موثوقة ومحدّثة على المستوى القُطري للاسترشاد بها في صنع القرارات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الفعّال. وللتمكن من تحقيق هذه الغاية، ستجري الشراكة العالمية جولات رقابية كل عامين لقياس مدى فعالية التعاون الإنمائي. ستواصل عملية الرقابة بحيث تتم بقيادة الدولة المعنية ذاتها وبدعم من المنصات والأطر العامة الإقليمية والعالمية، بناءً على المؤشرات المحدّثة والمتفق عليها لقياس كافة أوجه الأداء ذات الصلة. سيسهم هذا في تعزيز المساءلة المتبادلة، من خلال التركيز على مواطن التقدم والتحديات التي تستلزم بذل المزيد من العمل والجهد. ستسهم الدروس المتعلقة بالسياسات والحلول المبتكرة الناتجة عن مبادرات الشراكة العالمية في إكمال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمليات الرقابة. سيتم تسجيل البيانات والدلائل التي تم التوصل إليها ضمن عمليات المتابعة والمراجعة التي ستجرها الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

132. تمثل الشراكة العالمية منصةً لتبادل المعارف والدروس المتعلقة بالتعاون الإنمائي الفعال. وعبر مختلف المبادئ والأهداف والمؤشرات، أظهر شركاء التنمية والأطراف الفاعلة من غير الدول قدرتهم على تحقيق تقدم في تنفيذ المبادئ والإلتزامات المتفق عليها لتحقيق الفعالية. كما تسهم مبادرات الشراكة العالمية والمنصات الإقليمية في إنتاج الدروس المستفادة واستخلاص الدلائل من الإلتزامات النوعية والمجالات المبتكرة في التعاون الإنمائي الفعال. ويشير هذا إلى الإمكانية الكبيرة لتحديد عوامل النجاح ومشاركة الدروس وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعارف الناتجة عن هذه الجهود لتعزيز المساءلة المتبادلة والتعلّم المتبادل.

## (د) تيسير عقد الحوارات المتخصصة

133. يعتبر عقد الحوارات السياسية من الأمور الضرورية لربط الدلائل الناتجة عن أنشطة الرقابة بعمليات صياغة سياسات وأدوات التعاون الإنمائي التي تخدم الاحتياجات القطرية وتسدّى لتلبّيتها. وتشجع الشراكة العالمية على إقامة حوارات ذات طابع عملي بين أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية، يتم من خلالها تجميع الميزات التنافسية للأطراف المعنية من القطاع العام وغير الحكوميين لمعالجة العراقيل، وتطوير أو تصعيد الحلول التنموية المبتكرة.

## (هـ) تكوين زخم سياسي يساهم في تحقيق التعاون الإنمائي الفعال

134. يعتمد تغيير السلوكيات اللازمة لجعل التعاون الإنمائي أكثر فعالية على القيادة السياسية، والتي تستند في قراراتها على الدلائل الموثوقة والتوصيات السياسية السليمة. من خلال تركيز مهمتها على بيانات ودلائل التعاون الإنمائي الفعال، ستمكن الشراكة العالمية من تقديم إسهامات فارقة في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية التي يمكن أن تكون زخماً سياسياً لتغيير ممارسات التعاون الإنمائي. ولتتمكن من تحقيق هذه الغاية، ستعمل الشراكة العالمية على تعزيز أوجه التعاون مع منتدى تمويل التنمية، والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى التعاون الإنمائي. حيث ستساهم الشراكة العالمية في تنفيذ هذه العمليات إلى جانب الحوار الوطني والإقليمي، من خلال إنتاج البيانات والدلائل المعنية بالتعاون الإنمائي الفعال على المستوى القطري والمطلوبة لدفع تغيير السلوكيات وتوجيه الإلتزامات السياسية رفيعة المستوى من أجل وضع سياسات وممارسات التعاون الإنمائي التي تتسم بالاختصاص والفعالية والحداثة.

135. تنفيذ خطة تحويلية جديدة للتنمية ساعد العمل الجماعي من خلال الشراكة العالمية في دفع أصحاب المصالح لتحسين وسائل تطبيق التعاون الإنمائي، مما ساهم في تحقيق مكاسب من ناحية الفعالية. تدعو خطة العام 2030 لتصعيد الجهود الرامية لتحسين فعالية التعاون الإنمائي؛ والعمل على حشد القوى التي تتمتع بها موارد القطاع الخاص ولها تأثير تحوّلٍ لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتحسين عمليات تبادل المنافع بين الكيانات المشاركة في أنماط التعاون ما بين الشمال والجنوب، وما بين دول الجنوب، والتعاون الثلاثي لتعزيز مشاركة المعارف. ولتتمكن من الاضطلاع بوظائفها الأساسية، يجب على الكيانات المنتسبة للشراكة العالمية العمل على تذليل العراقيل وتأكيد الإلتزامات الهادفة لتنفيذ مبادئ الفعالية على المستوى القطري. كما يجب على الشراكة العالمية بذل المزيد لصياغة خطة بناءة للتعاون بين القطاعين العام والخاص لإيجاد التعاون الإنمائي الفعال، وتكثيف جهودها لتيسير مشاركة المعارف والتعلّم من الأشكال المختلفة للتعاون الإنمائي. ستعمل الشراكة العالمية على معالجة ومتابعة هذه التحديات الاستراتيجية المترابطة الثلاثة، لتعزيز مساهمتها في تحقيق خطة العام 2030.

## (أ) المساءلة المتبادلة: تذليل العراقيل وتأكيد الإلتزامات الهادفة لتحقيق التعاون الإنمائي الفعال

136. تسهم المساءلة المتبادلة بين كافة الأطراف للوفاء بالإلتزامات المتعلقة بالفعالية في تأكيد عمل الشراكة العالمية في كافة مناحي العمل. يعيد أصحاب المصالح المعنيين بالتنمية التأكيد على مبادئ الفعالية المعمول بها حالياً، مثل الإطار العام للمساءلة لقياس التقدم في تحسين أنشطة فعالية التعاون الإنمائي التي يقومون بها. ستلتزم الكيانات المندرجة ضمن الشراكة العالمية بالعمل على تذليل العقبات التي تعوق التقدم في تنفيذ مبادئ التعاون الإنمائي الفعال هذه، وتحديث الإطار العام للرقابة بحيث يعكس التحديات التي تواجه خطة العام 2030، بما في ذلك التعهد المختص بعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. الإلتزامات الحالية المتعلقة بالفعالية، وتشمل تحقيق الموائمة؛ والقابلية للتنبؤ؛ والشفافية؛ والمساءلة، تتعلق بشكل أساسي بالشركاء من القطاع العام. يدعو نموذج التنمية الجديد لوضع الإلتزامات بالفعالية تعكس المساهمة المميّزة المقدمة من الأطراف الفاعلة المتزايدة المتنوعة في التعاون الإنمائي. علاوة على هذا، سيتم تقييم مدى فعالية التعاون الإنمائي مقابل قدرة أصحاب المصالح على التعلّم من المنهجيات والأشكال المختلفة للتعاون الإنمائي؛ ودعم التضافر بين الخيارات التقنية والمالية المتنوعة المتزايدة المتاحة للدول النامية لتمكينها من دفع إستراتيجيات التنمية الوطنية؛ وتلبية الحاجة لبناء قدرات الدول والحكومات المحلية التي تعاني أشكلاً جديدة من الضعف والهشاشة. حيث لا يزال العمل على ضمان إيجاد بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية وتعزيز مشاركتها من بين المتطلبات الأساسية لتنفيذ خطة تركز على مصلحة الشعوب والأشخاص.



137. خطتنا للمضي قدماً: يعتبر التكليف الجديد للشراكة العالمية بمثابة فرصة للعمل على تذليل العراقيل أمام الإلتزامات الحالية بتحقيق الفعالية، إلى جانب تبني طموحات خطة العام 2030 والإستراتيجيات الإقليمية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وللوصول إلى هذه الغاية، ستواصل الشراكة العالمية تشجيع تغيير السلوكيات للتمكن من تنفيذ الإلتزامات الحالية بتحقيق الفعالية واتباع إطارها العام لضمان صلته بالدول التي تقوم بدور مزدوج بتقديم وتلقي الدعم في الوقت نفسه والشركاء من الجنوب. كما ستعمل الشراكة العالمية على تطوير مستهدفات لتقييم فعالية الشراكات بين الأطراف العاملة من القطاع العام، بما فهم الحكومات المحلية ومنشآت الأعمال والعاملين في الحقل الإنساني، العاملين معاً لرفع نتائج التنمية. علاوة على هذا، يجب أن تسهم الإلتزامات بتحقيق الفعالية في توجيه وإرشاد أشكال التعاون الإنمائي المتبعة، وذلك لتمكينها من تحقيق الهدف العام لها بعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. كما سيتم تعزيز عمليات الرقابة على المستوى القطري للتأكد من سلامة ووثوقية صلة البيانات، وضمان إمكانية الاستفادة العملية منها وفعالية تكلفتها.

#### (ب) المصلحة المشتركة: إطلاق إمكانات التعاون الإنمائي لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص الشاملة

138. تدعو أهداف التنمية المستدامة لـ "العمل العاجل على حشد قوى موارد القطاع الخاص التي لها تأثير تحوُّلي لتمكين تحقيق التنمية المستدامة" والمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم الأفراد من الاستفادة بمناخ الموارد العامة. كما تشير إلى حاجة القطاع العام لوضع اتجاه واضح، وأطر عامة للرقابة، وهياكل تحفيزية وتنظيمية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الذي يواجه الشراكة العالمية في تعميق التعاون مع قطاع الأعمال باعتبار ذلك جزءاً من خطة الفعالية لضمان تطبيق آليات الضبط. ويمثل التكليف الجديد للشراكة العالمية فرصة لإلزام الأطراف الفاعلة في العملية التنموية بدفع التعاون الإنمائي لاجتذاب استثمارات تجارية شاملة من أجل تحقيق المصلحة المشتركة. فمن خلال التعاون الإنمائي، يمكن للحكومات على المستويين المركزي والمحلي، والشركاء ثنائي ومتعدد الأطراف، والعاملين في الحقل الإنساني والمجتمع المدني لعب دور تحفيزي، لمساعدة الشركات في دفع الابتكار والاستثمار للمساهمة في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

139. خطتنا للمضي قدماً: ستقوم الشراكة العالمية بوضع التزامات واضحة تسهم في تحقيق الفعالية ليرتبطها المجتمع التنموي عند تأسيس شراكات مع الحكومات، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، لتحقيق منافع مشتركة لإستراتيجيات الأعمال والأهداف التنموية. كما تعتبر المساءلة والشفافية من العوامل الأساسية لضمان إسهام تلك التدابير بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. كما ستعمل الشراكة العالمية على دعم إطار عام متفق عليه للرقابة على الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، والمساعدة في تحقيق نتائج حقيقية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. علاوة على هذا، سيسعى التكليف الجديد للشراكة العالمية لمساعدة شركاء التنمية في تطبيق ممارسات وأدوات الشراكة مع قطاع الأعمال، من خلال وسائل تشمل إنشاء تجمعات ممثلي الأعمال والمؤسسات من ذوي الميول والأفكار والاتجاهات المتشابهة للتفاعل مع أصحاب المصالح المهتمين الآخرين من أعضاء الشراكة العالمية. ويعتبر مثل هذا التحوُّل ضروري كذلك للدول متوسطة الدخل التي تبحث عن أشكال مبتكرة للتعاون الإنمائي في سياق جهودها لعدم التخلف عن مسيرة التنمية.

#### (ج) التعلُّم المتبادل: التعلُّم من المنهجيات والمقاربات المختلفة لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي

140. العمل معاً على تحديد الخيارات المتنوعة المتاحة لمختلف أصحاب المصالح لحشد المعارف والتقنيات والتمويلات التي يمكنها تعظيم تأثير التعاون الإنمائي للمستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن للجهود المكثفة المبذولة لجمع الدروس والمعارف والتقنيات المتوفرة لدى مختلف الكيانات – كالحكومات، وشركاء التنمية، وقطاع الأعمال، والعاملين في الحقل الإنساني، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والأطراف المحلية الفاعلة – المساعدة في رفع كفاءة الحلول التنموية بوتيرة أسرع. ويعتبر تجديد التكليف المنوطة به الشراكة العالمية فرصة لتشكيل أشكال جديدة للتعلُّم المتبادل من منهجيات التعاون الإنمائي والحلول التنموية المتنوعة، مع الاعتراف بخصائصها المميزة وفضائل كل منها.

141. خطتنا للمضي قدماً: تحتاج الشراكة العالمية لإدماج التعلُّم المتبادل من المنهجيات والحلول المبتكرة التي اختبرها وطبقها مختلف أصحاب المصالح ضمن طريقة عملها. ستراجع الشراكة العالمية أساليب عملها المتبعة من أجل تطوير دورة للتعلُّم المتبادل من الدلائل المستمدة على المستوى القطري، ومجالات التقدم، والتعلُّم من الأشكال المختلفة للتعاون الإنمائي مع الاهتمام بشكل خاص بالشركاء من الجنوب وخيارات الشراكة الهادفة لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي. ستضمن الأشكال الرئيسية للتعلُّم المتبادل المحسَّن تكثيف التركيز على تحديد الدروس على المستويين المركزي والمحلي، من خلال الدلائل والتحليلات التقنية، ونشرها؛ وإقامة الحوارات السياسية المتخصصة بين الكيانات المختلفة لتسهيل تبادل المعارف وتضافر الجهود ما بين مختلف الكيانات العاملة في الحقل التنموي.

#### أساليب الإدارة وترتيبات العمل

142. تستلزم البيئة العام الجديدة للتنمية العالمية والتكليف الجديد للشراكة العالمية إجراء تعديلات على ترتيبات وأساليب عملها التقنية. لذا فالغرض من التعديلات المقترحة التالية هو ضمان إمكانية تطبيق التكليف الجديد والتنفيذ الفعال لمبادئ والتزامات الشراكة العالمية.

## 143. تتناول التعديلات المقترحة مجموعتين من المواضيع:

- أ. أدوار ومسؤوليات الرؤساء المشاركين، واللجنة التوجيهية، وفريق الدعم المشترك، بما في ذلك الإضافة المقترحة بتعيين رئيس مشارك رابع غير تنفيذي؛
- ب. التغييرات في أسلوب عمل الشراكة العالمية لتحقيق رؤيتها، بما في ذلك الاقتراح بوضع برنامج عمل كل عامين.

## الأدوار والمسؤوليات

## أ. الرؤساء المشاركون

144. منذ تأسيس الشراكة العالمية، يتولى ثلاثة رؤساء مشاركون حكوميون توجيه عملها، سواء بشخصهم أو من خلال ممثلهم. وحتى تاريخه، يمثل الرؤساء المشاركون الثلاثة: (1) الجهات المتلقية للتعاون الإنمائي؛ (2) الجهات المتلقية والمقدمة للتعاون الإنمائي؛ (3) الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي. كما يعتبر الرؤساء المشاركون كذلك أعضاءً في اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية، للمناصرة والتحدث بالنيابة عن الكيانات التي يمثلونها.
145. وبموجب هذا المقترح، سيواصل الرؤساء المشاركون تمثيل الشراكة العالمية خارجياً، وتوجيه عملها ومسؤوليتهم عن تسهيل تحقيق أهدافها العامة. ومع هذا، فسيتم دفع أدوار الرؤساء المشاركين أكثر، بحيث تشمل وضع الشراكة العالمية ضمن عمليات متابعة ومراجعة الإلتزامات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، بالإضافة إلى تعزيز الروابط مع المنتدى السياسي رفيع المستوى، ومنتدى تمويل التنمية والتعاون الإنمائي، وكذلك ضمن الإستراتيجيات الإقليمية. علاوة على هذا، سيركز الرؤساء المشاركون على توجيه عمليات الشراكة العالمية لدعم تنفيذ مبادئ التعاون الإنمائي الفعال على المستوى القطري، بالإضافة إلى تعزيز العمل الذي يقوم به أعضاء اللجنة التوجيهية وفريق الدعم المشترك لضمان تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه.

## 146. وتشمل الأدوار الرئيسية للرؤساء المشاركين ما يلي:

- أ. ضمان تعجيل الزخم الموجّه لتنفيذ الإلتزامات المتفق عليها للتعاون الإنمائي الفعال على أعلى المستويات السياسية بين كافة مجموعات أصحاب المصالح؛
- ب. تزعم الجهود الرامية لحشد الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية والعينية الضرورية للتمكن من تنفيذ برنامج عمل الشراكة العالمية بالكامل؛
- ج. تصدّر المساعي الرامية للتواصل مع كافة أطراف وفئات الشركاء العاملين في التعاون الإنمائي، بما فهم على سبيل المثال لا الحصر، قطاع الأعمال وشركاء التنمية الناشئين؛
- د. تمثيل الشراكة العالمية في المنتديات والملتقيات الدولية ذات الصلة بالتعاون الإنمائي؛
- هـ. إبلاغ اللجنة التوجيهية بشأن التقدم المحقق في تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه والمقدّرة تكلفته فيما بين الإجتماعات الرسمية للجنة التوجيهية، من خلال تحديثات تُجري كل عامين (بين كل إجتماع للجنة).

147. ستستمر فترة تعيين الرؤساء المشاركين لمدة عامين. يتم تعيين الرؤساء المشاركين الحكوميين على مستوى الوزراء أو نواب الوزراء، وسيمثلون كامل أطراف الفئات العاملة في مجال التعاون الإنمائي، مع ضمان الحفاظ على التناوب والتوازن الإقليمي. ينبغي للرؤساء المشاركين المشاركة مع الكيانات الممثلين لها في اختيار من يخلفهم في الرئاسة، على أن تعتمده اللجنة التوجيهية من خلال عملية تتسم بالشمولية والشفافية، مبكراً قدر الإمكان، وبما لا يتجاوز شهر واحد قبل انتهاء فترة ولايتهم. سيكون الرؤساء المشاركين الحاليين مسؤولين كذلك عن الإشراف على الانتقال لمنصب الرئيس المشارك الجديد على مدى الشهر الستة الأخيرة من ولايته/ولايتها، حسب الإمكان.

## دور الرئيس المشارك غير التنفيذي في قيادة الشراكة العالمية

(على الرغم من أن اللجنة التوجيهية قد أبدت انفتاحها، من حيث المبدأ، على مقترح إضافة رئيس مشارك رابع غير تنفيذي، إلا إنه يجب على الأعضاء غير التنفيذيين باللجنة التوجيهية تقديم مقترح لوظائف وأعمال هذا المقعد في أول إجتماع للجنة يُعقد بعد الإجتماع الثاني رفيع المستوى لبحث هذا الموضوع أكثر).

اقترح الممثلين غير التنفيذيين باللجنة التوجيهية إن تعيين رئيس مشارك رابع غير تنفيذي يمكن أن يسهم في ترسيخ وتوسيع نطاق الطبيعة التعددية التي يتسم بها أصحاب المصالح المنضمين للشراكة العالمية. وتشمل الميزات المتوقعة لتعيين رئيس مشارك رابع غير تنفيذي: (1) جعل القيادة أكثر شمولية واحتواءً لأصحاب مصالح متعددين؛ (2) تطبيق المساءلة المتبادلة على أعلى مستويات صنع القرار؛ (3) اجتذاب المزيد من الخبرات المتعلقة بتحسين المشاركة مع

الأطراف التنموية الفاعلة من غير الدول؛ (4) تعزيز الملكية الديمقراطية من خلال ضرب الأمثلة (5) إتاحة الفرصة للحصول على مدخلات وتعليقات أصحاب المصالح غير التنفيذيين لصياغة خطة عمل اللجنة التوجيهية، والإجتماعات رفيعة المستوى والإجتماعات الأخرى للشراكة العالمية ابتداءً من مرحلة مبكرة للغاية.

سيتم تعيين الرئيس المشارك غير التنفيذي على أعلى مستوى ممكن (بأسبقية مناظرة للرؤساء المشاركين الحكوميين) وعلى أساس تناوبي، مع مراعاة التوازن الإقليمي، من الكيانات التالية: منظمات المجتمع المدني؛ أو الاتحادات والنقابات العمالية، أو الحكومات المحلية، أو رجال البرلمان، أو العاملين بالعمل الإنساني، أو قطاع الأعمال، بناءً على المشاورات بين الأعضاء غير التنفيذيين في اللجنة التوجيهية. سيمثل الرئيس المشارك غير التنفيذي كافة هذه الكيانات، كما أن عليه السعي لتحقيق إجماع وتوافق مشترك فيما بينهم قدر الإمكان. وستحتفظ كافة هذه الكيانات بمقاعد كـأعضاء في اللجنة التوجيهية. من المتوقع إجراء التناوب على المنصب كل عامين، في نفس وقت إعادة تعيين الرؤساء المشاركين الحكوميين، ومع مراعاة التباين التي تتميز به مجموعة أصحاب المصالح غير التنفيذيين.

#### ب. اللجنة التوجيهية

148. تعتبر اللجنة التوجيهية الجهة الرئيسية صانعة القرار في الشراكة العالمية. حيث تمثل القيادة والتنسيق الاستراتيجيين اللازمين لضمان نجاح تنفيذ برنامج عمل الشراكة العالمية. تتم عمليات صنع القرار في اللجنة التوجيهية على أساس الإجماع ومن خلال إجراء حوار شامل يتسم بالشفافية.

149. ستكون اللجنة التوجيهية من الرؤساء المشاركين للشراكة العالمية وأعضاء آخرين معينين.

150. ستركز اللجنة التوجيهية على المسؤوليات الرئيسية التالية:

- أ. توفير الإرشاد التنفيذي لتنفيذ برنامج عمل الشراكة العالمية المقدرّة تكلفته، والرقابة عليه؛
- ب. تأييد/المشاركة في تأييد خطط العمل النوعية الواردة في برنامج عمل الشراكة العالمية و/أو مبادرات الشراكة العالمية لتمكين تنفيذ برنامج العمل؛
- ج. العمل كمناصرين وسفراء للشراكة العالمية على المستويات الوطني، والإقليمي، والدولي لضمان ترويج وانعكاس الأولويات والرسائل الرئيسية للشراكة العالمية في الملتقيات الدولية ذات الصلة؛
- د. زيادة التركيز على تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بفعالية التنمية على المستوى القطري؛
- هـ. التشاور مع الكيانات، وبناءً عليه توفير تمثيل شامل ورسمي لها، لدى مشاركتها في تنفيذ أعمال الشراكة العالمية؛
- و. تولي ما قد يطرأ من مهام خلال الإجتماعات رفيعة المستوى أو بحسب ما يُتفق عليه في إجتماعات اللجنة التوجيهية ذاتها.

151. يتم تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية من قبل الكيانات التي يمثلونها لإجراء عمليات المراجعة والتصديق في إجتماعات اللجنة التوجيهية، لضمان التوازن الإقليمي والاستمرار إجمالاً. ستمثل اللجنة التوجيهية كافة الأطراف الفاعلة المهمة بالتنمية، الراغبة في المشاركة في تنفيذ أعمال الشراكة العالمية. سيتم إرفاق مصفوفة لضمان التمثيل الشامل لكافة المناطق ببرنامج العمل الموضوع للفترة 2017-2018.

الرؤساء المشاركون	
3	من الحكومات الممثلة لكافة أطياف وفئات التعاون الإنمائي، مع مراعاة التناوب والتمثيل الإقليمي
1	أحد أصحاب المصالح التنفيذيين من غير الدول (سيتم الاتفاق عليه بناءً على المقترح المقدم من أعضاء اللجنة التوجيهية غير التنفيذيين في أول اجتماع للجنة التنفيذية بعد انتهاء أعمال الاجتماع الثاني رفيع المستوى)
أعضاء اللجنة التوجيهية	
7	ممثلون للأطراف المتلقية للتعاون الإنمائي، أحدهم ممثل من الاتحاد الأفريقي، وممثل واحد (1) لمجموعة الدول السبع الموسعة للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وممثلين اثنين (2) من أفريقيا، وممثل واحد (1) من أمريكا اللاتينية، وممثل واحد (1) من آسيا، وممثل واحد (1) من منطقة الباسيفيك.
2	ممثل واحد (1) للدول التي تقوم بدور مزدوج كمتلقية ومانحة للتعاون الإنمائي
3	ممثلون لدول لجنة المساعدات الإنمائية، باعتبارهم مقدمين للتعاون الإنمائي
1	ممثل لقطاع الأعمال
1	ممثل للبرلمانات
1	ممثل للمجتمع المدني
1	ممثل لبنوك التنمية متعددة الأطراف
1	ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
1	ممثل للجنة المساعدات الإنمائية/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1	ممثل للجهات المقدمة للتعاون الإنمائي من الدول العربية
1	ممثل للاتحادات والنقابات العمالية
1	ممثل للمؤسسات
1	ممثل للحكومات دون الوطنية

## فريق الدعم المشترك

152. يتطلب تحقيق طموحات الشراكة العالمية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لإجتماع نيروبي والتكليف المنوطة به وجود هيكل دعم قوي في شكل فريق للدعم المشترك، والذي سيستمر مصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ستواصل كلتا المنظمتان الاستناد لهما في الحالية، وتكليفاتها المنوطة بهما، ومجالات الميزات التنافسية التي تتمتع بها للعمل معاً بشكل تكاملي وفعال. ويتوقف دعمهما للشراكة العالمية على استمرار وكفاية التمويل المتاح لكلتا المنظمتين من أصحاب المصالح التي تستثمر في الشراكة العالمية.

153. ومن المنتظر من أعضاء الشراكة العالمية ولجنتها التوجيهية العمل على تنفيذ إلتزاماتها وكذلك المساهمة في ترسيخ جوهر عمل الشراكة العالمية. تستند المسؤوليات الرئيسية لفريق الدعم المشترك على المخرجات المتفق عليها الواردة في التكليف المنوطة به الشراكة العالمية عام 2012:

- تطوير وتنقيح وتنفيذ المنهجية العالمية للرقابة على تنفيذ الإلتزامات المتفق عليها، ورفعها للجنة التوجيهية للتصديق عليها؛
- إنتاج ونشر العمل التحليلي ذو الصلة، بما في ذلك التقارير الدولية الدورية استناداً إلى الرقابة على الإلتزامات المتفق عليها ودراسة العمل التحليلي الناتج عن مبادرات الشراكة العالمية، لإرشاد الحوار السياسي وتيسير مشاركة المعارف لجعل التعاون الإنمائي أكثر فعالية على المستوى القطري؛
- إجراء تحليلات دورية "لاستكشاف آفاق" بيانات التعاون الإنمائي الناشئة وحوافز المشاركة المقدمة من كل طرف من أصحاب المصالح والأطراف المعنية بالشراكة الدولية؛
- تقديم دعم استشاري بحسب الطلب على المستوى القطري حول تنفيذ الأطر العامة للشراكة والمساءلة في الدول النامية (ويتوقف هذا على توفر المصادر الكافية والأولويات التي تحددها اللجنة التوجيهية في برنامج العمل المقدرة تكلفته)؛
- تنظيم الاجتماعات التي تعقد على المستوى الوزاري والاجتماعات الأخرى للشراكة العالمية؛

و. تقديم الخدمات الاستشارية والسكرتارية للجنة التوجيهية والرؤساء المشاركين.

154. يتضمن برنامج العمل، الذي يتم وضعه كل عامين، تحديد أكثر تفصيلاً لأدوار فريق الدعم المشترك بناءً على الأهداف التشغيلية (راجع أدناه).

### التغييرات التشغيلية

#### الاجتماعات

155. يدعو التكاليف الجديد لتوجيه دعم أكبر لجعل التعاون الإنمائي أكثر فعالية على المستوى القطري والحوار السياسي الهادف، كما ستركز على البيانات والدلائل المتوفرة في عمليات المتابعة والمراجعة العالمية لخطة 2030 التي تقام على مستوى الأمم المتحدة.

156. ستواصل الاجتماعات رفيعة المستوى لشراكة العالمية دورها كممبر مؤثر لتأكيد المساءلة وتوليد زخم جديد يدعم تنفيذ الإلتزامات. سيتم عقد الاجتماعات رفيعة المستوى المستقلة، تحت إرشاد اللجنة التوجيهية، في دورة ممتدة بناءً على جدول مواعيد المؤتمرات والاجتماعات الدولية للتمكن من توحيد الدعم السياسي الموجّه للتعاون الإنمائي الفعال، باعتبار هذا متطلب مسبق لتحقيق التقدم المستدام في تنفيذ خطة 2030 وخطط التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً. وستكون الاجتماعات رفيعة المستوى المستقلة موزعة على مختلف القطاعات رفيعة المستوى، على أن تُعقد على هامش الاجتماعات ذات الصلة بتمويل التنمية والتعاون الإنمائي. كما سيتم دراسة عقد اجتماعات عالية المستوى، على مستوى المدير العام، للحفاظ على قوة الزخم السياسي في فترات ما بين الاجتماعات رفيعة المستوى.

157. سيتم عقد اجتماعات اللجنة التوجيهية مرتان سنوياً، عقب الاجتماعات الأخرى إن أمكن، وستركز على تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه. ستسترشد تلك الاجتماعات بعمليات التبادل التقني السنوية والحوارات السياساتية المتخصصة التي ستساعد في وضع حلول عملية لإسراع التقدم في التغلب على العراقيل النوعية التي تواجه المجتمعات محل الاهتمام، وبالتنسيق مع عمل مبادرات الشراكة العالمية وورش عملها ومنصاتها وحواراتها الإقليمية، لإشراك الأطراف الفاعلة من ذوي الاهتمامات والأهداف المشابهة لتحقيق إجماع وتوافق مشترك وتعزيز مناصرة أولوياتهم لتحقيق التعاون الإنمائي الفعال.

158. علاوة على هذا، سيشرح الرؤساء المشاركون وأعضاء اللجنة التنفيذية والعضوية الأشمل للشراكة العالمية على إقامة حوارات مع أصحاب المصالح الوطنيين المتعددين حول فعالية التنمية وعقد اجتماعات إقليمية، وهو ما سهدف لترجمة المشاورات النظرية إلى أفعال حقيقية على المستوى القطري.

#### برنامج العمل

159. سيستند عمل الرؤساء المشاركين واللجنة التوجيهية وفريق الدعم المشترك إلى برنامج عمل مقدّر التكلفة، يتم وضعه كل عامين. يجب أن يستند برنامج العمل إلى نظرية تغيير شاملة، وسيكون بمثابة الأداة الرئيسية لضمان وضوح أهداف ومسؤوليات تنفيذ كافة أوجه عمل الشراكة العالمية خلال أي عامين من عملها. سيتضمن برنامج العمل بنود مقدّرة التكلفة للأنشطة، وستقوم اللجنة التوجيهية باعتماده. كما سيتضمن البرنامج الحد الحرج الواجب عدم تجاوزه من الموارد المطلوب تأمينها/منحها لفريق الدعم المشترك لتمكينه من القيام بدوره الأساسي في الدعم. ومن المقترح أن يتم تضمين الدعم اللوجستي والتشغيلي المتعلق بإجتماعات اللجنة التوجيهية والاجتماعات رفيعة المستوى في برنامج العمل الذي يوضع كل عامين، في حال توفره من جانب مُضيف الاجتماع رفيع المستوى المحدد، وتوفيره من خلال المساهمات الطوعية المحددة لتلك الأنشطة لضمان تمويلها إلى جانب العمل والمخرجات الأساسية. وسيتولى أعضاء اللجنة التوجيهية تعزيز دفع وتشجيع حشد الموارد الموجهة للاجتماعات رفيعة المستوى.

160. تتولى اللجنة التوجيهية الموافقة على عمليات ومحتوى برنامج العمل.

161. سيتم تفويض مسؤولية ضمان تحقيق تقدم في مجالات معيّنة من برنامج العمل المقدّرة تكلفته لمجموعات عمل تحت قيادة أعضاء اللجنة التوجيهية. سيخضع كل مكوّن من تلك المكونات لمراجعة دورية، لضمان استمرار صلتها ومساهمتها في عمل الشراكة العالمية إجمالاً. قد تطلب اللجنة التوجيهية مشاركة جهات استشارية متخصصة لدعم إنجاز برنامج العمل، بقدر ما تسمح الموارد المتاحة.

162. يشترك الرؤساء المشاركون وأعضاء اللجنة التنفيذية في تحمّل مسؤولية حشد الموارد اللازمة لتلبية أي عجز في التمويل وتحقيق أولويات برنامج العمل بحسب بالتوافق مع التمويل المتوفر. كما سيتضمن برنامج العمل اشتراطاً صريحاً بإجراء تقييمات مستقلة دورية على عمل الشراكة العالمية في أوقات محددة، على سبيل المثال كل أربع سنوات.

## ملحق 2. نتائج جولة الرقابة الثانية

163. تميّز تقرير التقدم الصادر عام 2016 بمستوى قياسي من المشاركة. حيث قامت إحدى وثمانون دولة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بتوثيق مدخلات من 74 منظمة ومؤسسة تنموية ومئات من منظمات المجتمع المدني، وممثلي قطاع الأعمال، والاتحادات العمالية، والعاملين بالعمل الإنساني، والحكومات المحلية. وعكست مساهماتهم الطبيعة التعددية مستمرة التزايد التي يتسم بها التعاون الإنمائي. وتغطي البيانات والدلائل الناتجة عن ثاني جولات الرقابة للشراكة العالمية ما يقرب من 90 في المائة من أنشطة التعاون الإنمائي الممولة في تلك الدول الواحدة وثمانين، توفر النتائج المستخلصة دليلاً على التقدم المحقق والتحديات القائمة في سبيل تحقيق المبادئ الأربعة للتعاون الإنمائي الفعال.
164. يتبع مجتمع التنمية تركيزاً قاطعاً على النتائج للتمكن من إحداث تأثير أكبر على المستوى القطري: حيث تتبع 99 في المائة من الدول إستراتيجيات تنموية على المستوى الوطني والقطاعي؛ كما حددت 74 في المائة من الدول أولوياتها ومستهدفاتها ومؤشراتها في وثيقة تخطيط استراتيجي مفردة. علاوة على هذا، يتوافق 85 في المائة من البرامج والمشاريع الجديدة التي يدعمها شركاء التنمية مع الأطر العامة للنتائج القطرية.
165. تكشف الدلائل حدوث نقلة نحو الشراكات الأكثر شمولية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. ففي 70 في المائة من الدول، تبدي الحكومة وقطاع الأعمال اهتماماً قوياً متساوياً بتعزيز الحوار، مع اعتبار القضايا ذات المنفعة المشتركة نقطة بداية لبناء خطة عمل مشتركة للقطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة. كما تستشير حوالي 90 في المائة من الحكومات منظمات المجتمع المدني بشأن السياسة الوطنية للتنمية. من بينهم، هناك منظمات للمجتمع المدني كذلك ساهمت في تحسين تنسيق وضع البرامج وطرق المشاركة في التنفيذ. ومع ذلك، ذكر تقرير التقدم لعام 2016 كذلك أن أقل من نصف الحكومات المحلية والشركاء من غير الدول يشاركون في أنشطة الرقابة.
166. تزايدت كذلك الشفافية، في ظل توفر المزيد من المعلومات المتعلقة بالتعاون الإنمائي للاطلاع العام عن ذي قبل: حيث قام 72 في المائة من شركاء التنمية بتقييم مستوى الشفافية المحققة بتقييم "جيد" في تسجيلاتهم الموثقة لدى قاعدة بيانات واحدة على الأقل من قواعد البيانات الدولية الثلاثة المعنية بتمويل التعاون الإنمائي، و39 في المائة حققوا مستوى شفافية "ممتاز" في تسجيلاتهم الموثقة لدى واحدٍ أو أكثر من الأنظمة. وبشكل موازٍ، قطعت الدول خطوات واسعة لتعزيز شفافية إجراءات الميزانية الخاصة بها: حيث سجلت حالياً 66 في المائة من تمويلات التعاون الإنمائي في ميزانياتها الوطنية الخاضعة للإشراف البرلماني. علاوة على هذا، تعمل 47 في المائة من الدول على تتبع المخصصات العامة الموجهة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
167. وعلى الرغم من أن هذه المكاسب تبدو واعدة ومشجعة، إلا أنها تقترب بالحاجة عموماً لتطبيق خطة ديناميكية مطوّرة للتنمية، بالإضافة إلى الحاجة لتنسيق الجهود المبذولة في مجالات محددة للتغلب على العراقيل التي تواجهها. على سبيل المثال، يستخدم شركاء التنمية مصادر وأنظمة الحكومية لتتبع نتائج 52 في المائة فحسب من التدخلات – مما يعني أن حوالي نصفها لا يزال يعتمد على مصادر أخرى للمعلومات. وعلى نحو مشابه، تشارك الحكومات في تقييم النتائج النهائية لنسبة 49 في المائة فحسب من تدخلات شركاء التنمية.
168. يتسم الأداء العام للدول في تعزيز أنظمتها بالتفاوت: فبينما نجحت 18 في المائة من الدول – من بينهم العديد من الدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية – في تحسين أنظمة الإدارة المالية العامة فيها، إلا أن 23 في المائة عانت انخفاضاً، كما أظهرت 58 في المائة من الدول عدم حدوث أي تغييرات جوهرية. كذلك، ورّع شركاء التنمية 50 في المائة فقط من التمويل المخصص للتعاون الإنمائي عبر أنظمة المشتريات والإدارة المالية العامة للدول.
169. تعتبر الشمولية من العناصر الأساسية اللازمة لضمان نشر مفهوم ملكية العمليات والنتائج التنموية. ومع هذا، فهناك 51 في المائة فحسب من الدول تطبق كافة العناصر اللازمة لإقامة حوار بناء مع منظمات المجتمع المدني. ففي 63 في المائة من الدول، تتأثر احتمالية إقامة حوار مثمر بين القطاعين العام والخاص بنقص المنصرين لتسهيل إقامة الحوار؛ كما يعاني 81 في المائة منها من ندرة الأدوات والموارد اللازمة لترجمة الحوار ما بين القطاعين العام والخاص إلى أفعال واقعية.
170. يجب على الدول إدارة التدفقات المالية المتعددة بشكل استراتيجي ومتكامل كي تتسم بالفعالية. ومع هذا، اقتصرت نسبة التحسينات التي تمكن شركاء التنمية من إحرازها بشأن إمكانية التنبؤ بمتوسط الأجل بتمويلات التعاون الإنمائي على 4 في المائة فحسب، مما يصل بنسبتها إلى 74 في المائة خلال عام 2016. لذا مطلوب إحداث نقلة مؤسسية وثقافية كبيرة للوصول إلى النشر المنتظم في الوقت الحقيقي للمعلومات بما يفي باحتياجات الدول لتخطيط وإدارة التعاون الإنمائي.
171. كما أن هناك حاجة لإجراء تحسينات على شفافية وشمولية المراجعات المتبادلة على المستوى القطري: يقوم أقل من نصف الدول بإشراك الحكومات المحلية وأصحاب المصالح من غير الدول في هذه التقييمات أو نشر نتائجها للاطلاع العام. علاوة على هذا، لا زالت عمليات المراجعة هذه مصممة بشكل عام لنماذج المساعدات الإنمائية التقليدية، وفي حاجة لإجراء تعديلات عليها بما يتناسب مع أساليب ومنهجيات الشراكة الناشئة. وأخيراً، أظهرت الدلائل أنه عبر مختلف المبادئ والمؤشرات، أظهر شركاء التنمية قدرتهم ورغبتهم في تحقيق تقدم في تنفيذ مبادئ الفعالية المتفق عليها. ويشير هذا إلى إمكانية تحديد عوامل النجاح ومشاركة الدروس وتيسير التعلّم المتبادل للمساعدة في الإسراع بتحقيق خطة 2030.

## ملحق 3. مبادرات الشراكة العالمية

يتضمن هذا الملحق قائمة بثمانية وعشرين مبادرة تهدف إلى دعم تنفيذ التزامات معيّنة لتحقيق التعاون الإنمائي الفعّال، بالإضافة إلى إحراز تقدم في مجالات الشراكة العالمية الجديدة والمبتكرة. تعتبر هذه المبادرات طوعية ويقودها مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح والأطراف المعنية بالشراكة العالمية. في حال كانت دولتك أو المنظمة التي تتبعها مهتمة بالانضمام لأي من تلك المبادرات، برجاء التواصل مع المنظمة الرائدة سواء خلال أو عقب نهاية الاجتماع الثاني رفيع المستوى المنعقد في نيروبي (في الفترة من 30 نوفمبر – 1 ديسمبر 2016). كما نرحب باستلام طلبات مبادرات الشراكة العالمية الجديدة بعد انتهاء الاجتماع الثاني رفيع المستوى، من خلال اتباع الإرشادات التوجيهية المبينة على الموقع الإلكتروني للشراكة العالمية:

<http://effectivecooperation.org/monitoring-country-progress/global-partnership-initiatives>

المبادرة	المؤسسة الرائدة	الوصف
تأسيس شراكات شاملة - المجتمع المدني		
مواصلة المجتمع المدني دعم ومناصرة التنمية الفعّالة	الشراكة مع منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية	تهدف هذه المبادرة لدفع المعايير الدولية المساهمة في إيجاد بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في الحوار السياسي مع أصحاب المصالح المتعددين. ستهدف هذه الشراكة على مدى السنوات المقبلة إلى تحقيق مشاركة محسنة لمنظمات المجتمع المدني في 7 مجالات إقليمية و50 مجالاً قُطرياً من مجالات السياسات والتنمية وتحقيق مكاسب سياسية من خلال ترجمة التعاون الإنمائي الفعّال ومواقع منظمات المجتمع المدني في مساهلة قطاع الأعمال، والتعاون ما بين دول الجنوب، والأمن والسلام في بيئات العمل الخاصة بكل منطقة من تلك المناطق الإقليمية والدول.
تعزيز إيجاد بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني وفعالية إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية	فريق العمل المعني بفعالية إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية وإيجاد البيئة الداعمة لها	تهدف هذه المبادرة للمساعدة في تنقيح المؤشر الثاني من الإطار العام للرقابة الخاص بالشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال (GPEDC) (بحسب الحاجة): وحصر نتائج الجولة الثالثة لعمليات الرقابة المختصة بالمؤشر الثاني من إطار الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال للرقابة؛ بالإضافة لتطوير مبادئ توجيهية لإيجاد بيئة داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني وفعالية إسهامها في تحقيق التنمية؛ ورفع الوعي وتطوير القدرات لدعم إقامة حوار مع أصحاب المصالح المتعددين على المستوى القُطري حول المؤشر الثاني ومبادئ فعالية التنمية بشكل أعم وأشمل.
نقل ونشر البيانات (DataShift)	التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)	تسهّم مبادرة نقل ونشر البيانات (DataShift) في مساعدة المجتمع المدني في إنتاج البيانات وتحليلها، خاصةً البيانات الخاصة بالمواطنين، لدفع تحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال بناء القدرات، وحملات التمكين وتحسين رقابة الحكومة، وهو ما ينتج عنه تنفيذ مساهلة وسياسات وخدمات أفضل.
الفكرة العُظى: المساهلة والحوكمة بقيادة الشباب واستناداً للبيانات	منظمة تنمية لا تكل (Restless Development)	هي شراكة تهدف لإعداد الشباب وتزويدهم بالمعارف والمهارات لتمكينهم من استخدام البيانات لحشد المواطنين على العمل الفعّال ومساهلة حكوماتهم.
تأسيس شراكات شاملة - قطاع الأعمال		
خطة الشراكة مع قطاع الأعمال: إطلاق طاقات الأعمال لصالح أهداف التنمية المستدامة	مبادرة إقامة الشراكات (The Partnering Initiative)	ستعمل خطة الشراكة مع قطاع الأعمال مع الحكومات، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والشراكات العالمية لدعم تأسيس شراكات جديدة وكذلك تطوير الشراكات القائمة، لتحفيز إيجاد منصات أو مجمعات قُطرية يمكنها إشراك قطاع الأعمال كشريك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى تطوير "أكاديمية الشراكة"، وهي مبادرة رئيسية جديدة لتنمية المهارات والقدرات المتخصصة التي يجب على كافة القطاعات اكتسابها لتمكين من التعاون بفعالية مع كافة القطاعات الأخرى.
المبادئ التوجيهية للمشاركة الإنسانية الفعّالة	شبكة المؤسسات العاملة من أجل التنمية (netFWD)، مركز المؤسسة الأوروبية، مؤسسة ستارز (Stars Foundation)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WINGS)، الدعم من مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation)	تأسست هذه الشراكة عام 2014 للاتفاق على مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية غير الإلزامية للمشاركة الإنسانية الفعّالة وتطبيقها من خلال محاولات تجريبية قُطرية في كل من الهند والمكسيك وميانمار وكينيا. ولمواصلة العمل قدماً، ستواصل تلك المبادرة أنشطتها من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات الترويجية للتعريف بها خلال 2017 وإطلاق الموجة الثانية من المحاولات التجريبية في عامي 2017 و2018.

المبادرة	المؤسسة الرائدة	الوصف
تحالف "ما هو أفضل من النقد" (Better than Cash Alliance)	تحالف "ما هو أفضل من النقد" (Better than Cash Alliance)	يعد تحالف "ما هو أفضل من النقد" (Better Than Cash) عبارة عن شراكة تحت استضافة الأمم المتحدة تضم الحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات الدولية التي تسة لتعجيل الانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية من أجل خفض الفقر، وحشد الموارد المحلية، وزيادة الشفافية ودفع النمو الشامل.
<b>تأسيس شراكات شاملة – التعاون ما بين دول الجنوب</b>		
تعزير التعاون الثلاثي الفعال	المكسيك	تسعى هذه الشراكة إلى تشكيل فريق عامل معني بالتعاون الثلاثي بقاعدة شاملة ومنفتح لانتساب كافة أصحاب المصالح الراغبين. سيعمل أعضاء الفريق العامل بشكل جماعي على تحديد التدابير والمعايير الواقعية المطلوبة، باستخدام المبادرة الأيبيرية-الأمريكية والمبادرات الوطنية والإقليمية الأخرى، لتعزيز أسلوب وشكل التعاون الثلاثي على المستوى السياسي وزيادة فعاليته التشغيلية.
شبكة سياسة التعاون الدولي المستقبلي	Articulação SUL، الشبكة الصينية لأبحاث التنمية الدولية، الأبحاث القائمة على المشاركة في آسيا ومعهد الدراسات الإنمائية	تهدف للالتزام بالمشاركة في نشر المعارف والتعلم المتبادل القائم على الأبحاث، والتفاعل مع الحكومات والأطراف الفاعلة من غير الدول للمساهمة في وضع نظام للمعارف المتاحة ونشرها، والمشاركة في إنشاء معارف جديدة حول الابتكارات التنموية من دول مجموعة BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) والدول متوسطة الدخل الأخرى التي تتمتع بتأثير متزايد.
<b>تأسيس شراكات شاملة – الشراكات مع أصحاب المصالح المتعددين</b>		
تعزير الشراكات الفعالة (PEP)	معهد القيادة الجماعية (Collective Leadership Institute)؛ جمعية وسطاء الشراكة (Partnership Brokers Association)؛ ارض الواقع (Partnerships in Practice)؛ مركز موارد الشراكات (Partnerships Resource Centre)؛ مبادرة إقامة الشراكات (The Partnering Initiative)	يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتباع منهجيات تعاونية لتوليد الأفكار والممارسات الجديدة. ويمكن أن يواجه تكوين هذه الشراكات بعض الصعوبات. لذا تهدف مبادرة تعزير الشراكات الفعالة (PEP) إلى إيجاد منصة عملة حيوية تتيح الفرص للتعلم من خبرات بعضنا البعض أو للحصول على الدعم عند انحراف سير العمل عن الخطط الموضوعية. قامت مبادرة تعزير الشراكات الفعالة (PEP) بتطوير مرفقاً متاح على الإنترنت يوجد به موارد مجانية، وأسئلة إرشادية ومؤشرات للأداء لإفادة المشاركين الجدد في الشراكات والراغبين في تحسين جهودهم في الشراكات، على الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.effectivepartnering.org">www.effectivepartnering.org</a>
الحوار المجتمعي بشأن التنمية Social Dialogue in Development	شبكة النقابات العمالية المعنية بالتعاون الإنمائي الفعال Trade Union Development Co-operation Network	تهدف مبادرة الحوار المجتمعي بشأن التنمية إلى تعزيز المنافع واستخدام الحوار المجتمعي كأداة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استناداً لمبادئ والتزامات الشراكة العالمية. وسيتم من خلالها إجراء أبحاث معيّنة وإنتاج تقرير سنوي حول مواضيع تتعلق بالحوار المجتمعي بشأن التنمية. سيتم مناقشة تلك المواضيع في اجتماعات محددة تعقد مرة واحدة على الأقل في كل عام.
معاً من أجل 2030: شراكة من أجل تحقيق مستقبل مستدام للجميع	مبادرة كل امرأة، كل طفل Every Woman Every Child initiative؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم Global Partnership for Education (GPE)؛ الصرف الصحي والمياه للجميع Sanitation and Water for All؛ تعزيز التغذية (SUN)؛ Scaling Up Nutrition (SUN)؛ تحدي القضاء على الجوع Zero Hunger Challenge	يتعاون كل من مبادرة كل امرأة، كل طفل؛ والشراكة العالمية من أجل التعليم؛ والصرف الصحي والمياه للجميع؛ وتعزيز التغذية (SUN)؛ وتحدي القضاء على الجوع لتحفيز إحداث تغييرات تحويلية في أساليب عمل أصحاب المصالح المتعددين معاً – عبر مختلف المجتمعات والقطاعات – لتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم. ويلتزم هؤلاء الشركاء الأساسيون بمواصلة العمل معاً لتسهيل تأسيس ثقافة الشراكات الفعالة المستندة للمبادئ، بما يدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، واستخلاص الدروس المستفادة وإشراك أصحاب المصالح في مختلف القطاعات والمجتمعات لإحداث التأثير المطلوب.
<b>تنفيذ تعاون إنمائي يتسم بالشفافية والمسؤولية</b>		



المبادرة	المؤسسة الرائدة	الوصف
الجهود الإضافية المبذولة لدعم المبادرة الدولية لشفافية المساعدات (IATI)	المبادرة الدولية لشفافية المساعدات (IATI)	تأسست هذه المبادرة عام 2014 لإسراع الجهود الهادفة لزيادة الشفافية في التعاون الإنمائي وتمويل التنمية. وللمضي قدماً، ستركز المبادرة على تيسير استخدام البيانات، وخاصةً على المستوى القطري، وتحسين جودة البيانات على مستوى كلٍ من الموارد والنتائج.
البرنامج المشترك لإدارة التنوع والحد من الانقسام	المفوضية الأوروبية، ألمانيا وأوغندا	تدعم هذه المبادرة ملكية قيادة الدول النامية، من خلال تعزيز الإتساق والتوافق مع الأولويات الوطنية من خلال عمليات وضع البرامج المشتركة. كما تهدف إلى تحسين إدارة التعاون الإنمائي بالتوافق مع خطة 2030، من خلال تطوير وتنفيذ إستراتيجيات مبتكرة وفعالة مترابطة للحد من الانقسامات وانتشار المبادرات التنموية وتعزيز تكامل وترابط التعاون الإنمائي.
بيان قرار مؤسسات تمويل التنمية العربية المحلية والإقليمية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية	مؤسسات تمويل التنمية العربية المحلية والإقليمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية	من خلال هذه المبادرة، التزمت مؤسسات مجموعة التنسيق العربية في عام 2014 بما يلي: (1) مواصلة تصعيد ودعم التعاون مع الدول النامية، بما يعكس مبادئ فعالية التنمية وملكية الدولة؛ (2) دعم الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال؛ (3) تعميق عمليات الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال. وللمضي قدماً، تؤكد هذه المؤسسات على التزامها بالتالي: الالتزام بتعاون راسخ مع دولهم الشريكة، والتأكيد على فعالية التنمية ودعم أهداف التنمية المستدامة المتوافقة مع المتغيرات الوطنية لكل دولة منها؛ ومتابعة نتائج تقرير الرقابة الثاني ورسم خارطة الطريق مع كل دولة شريكة لسد الفجوات التي قد تتواجد بين ممارسات مؤسسات المجموعة ومؤشرات الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال؛ والمساهمة في تطوير التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي.
ضمان الإتساق ما بين تمويل الأنشطة المتعلقة بتغيير المناخ والمساعدات الإنمائية الرسمية		
شراكة من أجل تمويل الأنشطة المتعلقة بتغيير المناخ وتحقيق التنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، شراكة منظمات المجتمع المدني لفعالية التنمية (CPDE)	تهدف الشراكة إلى اتباع اتساق وتعاون أكبر بين الإلتزامات المتعلقة بتغيير المناخ وسياسات التنمية، وهدفها دعم مناصرة السياسات المتعلقة بتغيير المناخ والتنمية، ومشاركة المعارف والتوفيق بين الخبرات والحلول بما يلي احتياجات الدول. وتهدف أنشطتها في النهاية إلى تحسين قدرات الشركاء على: (1) حشد المزيد من التمويلات الموجبة لأنشطة تغيير المناخ (محلية، دولية، من القطاع العام والخاص)؛ (2) إدارة تمويلات أنشطة تغيير المناخ بصورة أكثر كفاءة وفعالية وشفافية؛ (3) استهداف أنشطة الإستجابة لتغيير المناخ ووضعها في أولوية متقدمة في الدول الأكثر ضعفاً وتعرضاً للمشكلة.
التركز على النتائج وتعزيز المساءلة المتبادلة		
النتائج والمساءلة المتبادلة	بنغلاديش وسويسرا	هي مبادرة لدعم مشاركة المعارف المتعلقة بالأطر العامة القطرية للنتائج والمساءلة المتبادلة على المستوى الإقليمي والقطري. وكذلك لدعم مشاركة المعارف واقتراح وسائل لتحسين الأطر العامة القطرية للنتائج وتعزيز المساءلة المتبادلة على المستوى الإقليمي والقطري. من عام 2014 وحتى 2016، أطلقت مبادرات الشراكة العالمية برنامج تجريبي لتقديم استشارات للسياسات حول استخدام الأطر العامة القطرية للنتائج وتمويلاتها، استناداً إلى خبرات أكثر من 20 دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. سيستمر هذا البرنامج في 2017 وتوسيع نطاقه ليشمل موضوع المساءلة المتبادلة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
حشد تدفقات مالية بخلاف المساعدات الإنمائية الرسمية		
الدعم النشط لمبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود"	فرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	أنشئت هذه المبادرة عام 2014 لتوفير مدققي ضرائب خبراء لبناء قدرات تدقيقية في الدول النامية. وللمضي قدماً، سيزيد نشر الخبراء (ونستهدف نشر 100 خبير بحلول 2020)، وتوسيع نطاق العمل لدعم التعاون ما بين دول الجنوب وزيادة مجموع الخبراء.
التصديق على مبادئ المشاركة الدولية لدعم الدول النامية في الأمور المتعلقة بالعائدات	فرقة العمل المعنية بالضرائب والتنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	أنشئت عام 2014، وتركز هذه المبادرة على اتباع مبادئ تشعى لضمان نجاح الإصلاح الضريبي، من خلال تخصيص البرامج بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والهيكيلية والثقافية والسياسية في الدولة التي يجري فيها الإصلاح. وبعد الإجتماع الثاني رفيع المستوى، ستنتقل تحرك هذه المبادرة إلى مرحلة جديدة سيتم خلالها تطوير المزيد من الإرشاد والتوجيه حول أفضل الممارسات المتبعة لتطبيق المبادئ، وتشجيع الدول للمشاركة في المراجعات الطوعية على برامجها لحشد الموارد المحلية.

المبادرة	المؤسسة الرائدة	الوصف
تعزيز القدرة على مقارنة المؤشرات الإحصائية الضريبية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمات الإقليمية	تدعم هذه المبادرة إنشاء إحصائيات قابلة للمقارنة للعائدات في الدول النامية المهمة. وعلى مدى العامين القادمين، ستسعى المبادرة لتوسيع تغطية المنشورات الإقليمية الثلاثة: إحصاءات الإيرادات في أفريقيا، إحصاءات الإيرادات في دول آسيا، إحصاءات الإيرادات في أمريكا اللاتينية والكاريبي (Revenue Statistics in Africa)، إحصاءات الإيرادات في أمريكا اللاتينية والكاريبية (Revenue Statistics in Latin America and the Caribbean)، بالتعاون مع الشركاء المحليين والمفوضية الأوروبية مع الحفاظ على الجودة والإتساق وتفصيل مجموعات البيانات. كما ستعمل المبادرة على تحسين نشر وإتاحة المنشورات والبيانات والنتائج، وخصوصاً عبر أدوات سهلة الاستخدام متاح على الإنترنت.
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)	صندوق النقد الدولي (IMF)، اللجنة التوجيهية لأداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT Steering Committee) بلجيكا	أداة تقييم تعتبر بمثابة إطاراً عاماً لتقييم مواطن القوة ونقاط الضعف في الإدارة الضريبية للدولة.
<b>تعزيز التنمية في حالات الصراعات والهشاشة</b>		
الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة	الحوار الدولي لبناء السلام وبناء الدول	هو اتفاق بين الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني لتحسين سياسة وممارسات التنمية المتبعة حالياً في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.
فريق العمل المعني بمبادئ الممارسات السليمة لتطوير سلسلة القيمة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation IFC)، معهد كليجنديل (Institute Clingendael)، Spark، شركة شل (Shell)	تهدف هذه المبادرة إلى تطوير أداة للإستخدام في الدول المتأثرة بالصراعات لإسراع تطوير سلاسل القيمة وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في عملية التنمية. ستتضمن هذه الجهود تطوير وتجريب وتقييم وتنقيح ونشر الأدوات العملية للممارسين، مع التركيز على الاستثمارات في القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات.
<b>تشجيع إستخدام الوسائل متعددة الأبعاد لقياس التقدم المحقق في التنمية</b>		
الوسائل متعددة الأبعاد للقضاء على الفقر من أجل تحقيق تعاون إنمائي دولي فعال يضمن عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية	المكسيك	تسعى هذه المبادرة لتحقيق ما يلي: (1) تحسين فعالية التعاون الإنمائي الدولي من خلال اتباع مقاييس متعددة الأبعاد؛ (2) المساهمة في متابعة تنفيذ المبادئ الأساسية لخطة 2030 والرقابة عليها، المتمثلة في عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية والتي صدقت عليها الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال؛ (3) تشجيع مشاركة المعارف فيما يتعلق بالمنهج والأساليب متعددة الأبعاد.
<b>تصعيد الجهود على المستوى الإقليمي والقطري</b>		
أغريكورد (Agricord)	،Asiadhrha، AHA، Agriterra، Acodea، AFDI، Trias، WeEffect، Fert، FFD، CSA، ASPRODEB، UPA-DI	هي مبادرة تهدف لتنفيذ مشاريع بناء قدرات المنظمات العاملة بمجال الزراعة في الدول النامية.
الإطار العام للتكامل الإقليمي المعني بفعالية التنمية	هيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) مع معهد جيوتي للدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية وجامعة موريشيوس المفتوحة	هو منتدى للتسهيل؛ وتأسيس الشراكات؛ وتوفير الإرشاد؛ وبناء القدرات الإقليمية؛ والمهارات الدبلوماسية الإقليمية.
<b>تعزيز ملكية الدول النامية لأولويات التنمية</b>		
محفل المؤسسات الفعالة	محفل المؤسسات الفعالة Platform Institutions Effective	تعد مبادرة الشراكة العالمية هذه عبارة عن تحالف لدعم إقامة حوار سياسي قطري يستند إلى الدلائل، ومشاركة المعارف والتعلم من الأقران حول الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام وأساليب إدارته.

المبادرة	المؤسسة الرائدة	الوصف
دور الحكومات المحلية والإقليمية في التنمية الفعالة	منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG): منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بأفريقيا (UCLGAfrica): البرنامج التنموي لمجلس البلديات والمناطق الأوروبية (CEMRPLATFORMA): محفل الحكم المحلي للكمونولث (Commonwealth Local Government Forum): الرابطة الدولية للعمد الفرانكوفونية (Association of Francophone Mayors International): المفوضية الأوروبية (European Commission)	تهدف هذه المبادرة لتعزيز المشاركة النشطة والفعالة للحكومات المحلية والإقليمية في تحديد وتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والمحلية، من خلال تشجيع مشاركة أصحاب المصالح المتعددين، واتباع المناهج متعددة المستويات لإنشاء وتعزيز اتباع نهج إقليمي لتحقيق التنمية المحلية، باعتباره ذلك وسيلة للمساهمة في الشراكة العالمية وتحقيق خطة التنمية الفعالة (من خلال العمل على تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب أهداف أخرى).